

أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات
الصناعية المدرجة في بورصة عمان

**The Impact of Intangible Assets on the Financial
Performance of Industrial Companies Listed
in Amman Stock Exchange**

إعداد

ليلى يعقوب بدران

إشراف

الأستاذة الدكتورة أسماء إبراهيم العمارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2023

تفويض

أنا ليلي يعقوب بدران، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ليلي يعقوب بدران.

التاريخ: 2023 / 01 / 21.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة ب: أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

للباحثة: ليلي يعقوب بدران.

وأجيزت بتاريخ: 2023 / 01 / 21.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. أسماء إبراهيم العمارنة	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
د. أيمن منصور الخزاعلة	عضواً من داخل الجامعة ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
د. أحمد زهير مرعي	عضواً من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. زياد عبد الحليم الذبيبة	عضواً من خارج الجامعة	جامعة الزرقاء	

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

الشكر بداية لله عزّ وجلّ على فضله ونعمه التي لا تعدّ ولا تحصى.

ثم أتقدّم بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذة الدكتورة أسماء ابراهيم العمارنة لإشرافها على هذه الرسالة، حيث لم تبخل أبداً بالمعلومة والمعرفة والنصح والتوجيه وتقديم المساعدة، فلها مني كل الشكر والامتنان.

ثم إلى لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وإلى الصرح العلمي المميز جامعة الشرق الأوسط وأساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية الأفاضل.

ولكل من ساعدني وأرشدني لإتمام هذه الرسالة.

الباحثة

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله.

إلى نور حياتي ... سندي وقدوتي ... صاحبة القلب الكبير التي لا تفيها كلمات الحب والشكر والإمتنان ... والدتي الغالية، أطل الله بعمرها وأمدها بالصحة والعافية وجزاها عنّا خير الجزاء.

إلى أحبتي إخواني وأخواتي الأعزاء.

ولكل من دعمني ودعا لي بالتوفيق.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
تفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
شكر وتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ه.....
فهرس المحتويات.....	و.....
قائمة الجداول.....	ط.....
قائمة الأشكال.....	ي.....
قائمة الرموز.....	ك.....
الملخص باللغة العربية.....	ل.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	م.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة.....	2.....
2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	3.....
3-1 أهداف الدراسة.....	5.....
4-1 أهمية الدراسة.....	5.....
5-1 فرضيات الدراسة.....	6.....
6-1 أنموذج الدراسة.....	7.....
7-1 مصطلحات الدراسة.....	8.....
8-1 مُحددات الدراسة.....	8.....

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الأدب النظري.....	10.....
1-2 الأصول غير الملموسة.....	10.....
1-1-2 مفهوم الأصول غير الملموسة.....	10.....
2-1-2 طبيعة الأصول غير الملموسة.....	12.....
3-1-2 التحول نحو الأصول غير الملموسة.....	13.....

- 14-2-4 أهمية الأصول غير الملموسة.....14
- 15-2-5 أنواع الأصول غير الملموسة.....15
- 18-2-6 المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة.....18
- 28-2-7 التحديات التي تواجه المعالجة المحاسبية الحالية للأصول غير الملموسة...28
- 30-2-2 الأداء المالي.....30
- 30-2-2-1 مفهوم الأداء المالي.....30
- 30-2-2-2 أهمية الأداء المالي.....30
- 31-2-2-3 معايير الأداء المالي.....31
- 31-2-2-4 العوامل المؤثرة على الأداء المالي.....31
- 32-2-2-5 مؤشرات قياس الأداء المالي.....32
- 37-2-3 القطاع الصناعي في الأردن.....37
- 38-المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة.....38
- 38-2-4-1 الدراسات باللغة العربية.....38
- 45-2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية.....45
- 57-2-4-3 ما يميز هذه الدراسة.....57

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

- 59-3-1 منهج البحث المستخدم.....59
- 60-3-2 مجتمع الدراسة.....60
- 60-3-3 عينة الدراسة.....60
- 61-3-4 أداة الدراسة.....61
- 61-3-5 متغيرات الدراسة.....61
- 62-3-6 النموذج القياسي للدراسة.....62
- 63-3-7 مصادر جمع البيانات.....63
- 63-3-8 المعالجة الإحصائية المستخدمة.....63

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- 66-4-1 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.....66
- 75-4-2 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.....75
- 77-4-3 اختبار فرضيات الدراسة.....77

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

89 1-5 نتائج الدراسة.

91 2-5 توصيات الدراسة.

قائمة المراجع

92 أولاً: المراجع العربية.

96 ثانياً: المراجع الاجنبية.

97 ثالثاً: المراجع الإلكترونية.

قائمة الجداول

رقم الفصل - رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1 - 2	ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية.	51
2 - 2	ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	54
3 - 3	أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي مثلت عينة الدراسة	61
4 - 3	متغيرات الدراسة وطريقة قياسها	62
5 - 4	الإحصاء الوصفي للأصول غير الملموسة للفترة (2011-2020)	66
6 - 4	تصنيف نسبة الأصول غير الملموسة وفق القطاع الصناعي	68
7 - 4	نتائج إختبار ANOVA-F-TEST	69
8 - 4	الإحصاء الوصفي للعائد على السهم للفترة (2011-2020)	69
9 - 4	الإحصاء الوصفي للعائد على حقوق الملكية للفترة (2011-2020)	71
10 - 4	الإحصاء الوصفي لهامش صافي الربح للفترة (2011-2020)	72
11 - 4	الإحصاء الوصفي للعائد على الأصول للفترة (2011-2020)	74
12 - 4	التوزيع الطبيعي للبيانات بالإعتماد على اختبار (K-S)	75
13 - 4	نتائج اختبار الارتباط الذاتي (D.W)	76
14 - 4	نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على السهم).	78
15 - 4	نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على حقوق الملكية).	81
16 - 4	نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بهامش صافي الربح).	83
17 - 4	نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على الأصول).	85
18 - 4	ملخص نتائج إختبار الفرضيات الفرعية.	87

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الفصل - رقم الشكل
7	أنموذج الدراسة.	1 - 1
67	المتوسط الحسابي للأصول غير الملموسة للفترة (2011-2020).	2 - 4
70	المتوسط الحسابي للعائد على السهم للفترة (2011-2020).	3 - 4
72	المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية للفترة (2011-2020).	4 - 4
73	المتوسط الحسابي لهامش صافي الربح للفترة (2011-2020).	5 - 4
74	المتوسط الحسابي للعائد على الأصول للفترة (2011-2020).	6 - 4
80	نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على السهم).	7 - 4
82	نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على حقوق الملكية).	8 - 4
84	نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بهامش صافي الربح).	9 - 4
86	نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على الأصول).	10 - 4

قائمة الرموز

الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الإنجليزية
EPS	العائد على السّهم	Earning Per Share
ROE	العائد على حقوق الملكية	Return On Equity
PM	هامش صافي الربح	Profit Margin
ROA	العائد على الأصول	Return On Assets

أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات

الصناعية المدرجة في بورصة عمان

إعداد: ليلى يعقوب بدران

إشراف: الأستاذة الدكتورة أسماء ابراهيم العمارنة

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بالعائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الربح، والعائد على الأصول وذلك للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث تألف مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وعددها (32) شركة، وتكونت عينة الدراسة من (9) شركات صناعية مساهمة عامة انطبقت عليها شروط الدراسة، وتم جمع البيانات اللازمة من خلال التقارير المالية المنشورة على الموقع الرسمي لبورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2020. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها، واستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لتحليل واختبار فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، هامش صافي الربح، والعائد على الأصول بينما لم يكن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بالعائد على السهم، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها زيادة وعي الشركات الصناعية المساهمة العامة بأهمية الأصول غير الملموسة وزيادة استثماراتها فيها مما يزيد من قدرتها على توليد الإيرادات وتحسين أدائها المالي، وأن تقوم المنظمات المهنية بتطوير المعالجة المحاسبية المتعلقة بالأصول غير الملموسة مما يوفر معلومات أكثر ملائمة للأطراف المهتمة. الكلمات المفتاحية: الأصول غير الملموسة، الأداء المالي، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الربح، العائد على الأصول، الشركات الصناعية المساهمة العامة.

٢

The Impact of Intangible Assets on the Financial Performance of Industrial Companies Listed in Amman Stock Exchange

Prepared by: Laila Yacoub Badran

Supervised by: Prof. Asmaa Ibrahim Al-Amarneh

Abstract

This study aimed to investigate the impact of intangible assets on the financial performance represented by Earning Per Share, Return On Equity, Net Profit Margin, and Return On Assets for the industrial companies listed at Amman Stock Exchange, the study population consisted of (32) industrial public shareholding companies listed at Amman Stock Exchange, while the study sample composed of (9) industrial public shareholding companies that met the restriction of sample selection presented by the study. The required data were collected from the published annual financial reports on the official website of Amman Stock Exchange during the period from 2011 to 2020. The study used the analytical descriptive approach, and Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) software were utilized for data processing to answer the study questions, testing its hypothesis and achieving its objectives, in addition the simple linear regression test applied for testing and analyzing the study's hypothesis. The study findings supported a statistical positive relationship between the intangible assets and the financial performance measured by the Return on Equity, Net Profit Margin, and Return on Assets, while there was no statistically significant effect of intangible assets on financial performance measured by Earning per Share. The study recommended that public shareholding industrial companies should increase their investments in intangible assets to increase their ability to generate revenues and improve their financial performance. In addition, the study suggested that occupational organizations must develop the intangible assets' accounting process to provide more relevant information for interested parties.

Keywords: intangible assets, financial performance, earning per share, return on equity, net profit margin, return on assets, industrial public shareholding companies.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة

2-1: مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1: أهداف الدراسة

4-1: أهمية الدراسة

5-1: فرضيات الدراسة

6-1: أنموذج الدراسة

7-1: مصطلحات الدراسة

8-1: محددات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

تعتبر الأصول غير الملموسة في ظل التغيرات في بيئة الأعمال الحالية وطبيعة الإقتصاد الحالي المبني على المعرفة، من الموارد الرئيسية والمساهمة في تحقيق الإيرادات لدى الكثير من الشركات، حيث يشير العديد من المتابعين والباحثين ومنذ عدة سنوات إلى سيطرة الشركات ذات الأصول غير الملموسة على القطاعات الإقتصادية، مقابل تراجع الشركات ذات الأصول التقليدية الملموسة.

وتتجه الكثير من الشركات لزيادة وتعظيم إستثماراتها في جانب الأصول غير الملموسة، نظراً لأثرها الكبير على زيادة كفاءة ونمو الشركات ورفع قيمتهم السوقية، وتوليد عوائد كبيرة (النجار، 2017).

إن الأصول غير الملموسة كما جاء في "معيار المحاسبة الدولي رقم 38" هي أصول غير مالية، غير نقدية، قابلة للتحديد، ينتفع منها عادة لأكثر من فترة واحدة، وتمتاز بأنها ليس لها وجود مادي ملموس، ويصعب قياس قيمتها بدقة وتحديد الزيادة أو الإنخفاض فيها خاصة عند عدم وجود سوق نشط لها، ومن الأمثلة عليها الشهرة، البحث والتطوير، العلامات التجارية، براءات الإختراع، برامج الحاسوب، الأسماء التجارية، حقوق التأليف وحقوق الإمتياز (أبو نصار وحמידات، 2022).

وقد أعطت المنظمات المهنية المحاسبية اهتماماً للأصول غير الملموسة وتم تخصيص معيار المحاسبة الدولي رقم (38) للمعالجات المحاسبية الخاصة بها وتغطية جوانبها المختلفة.

من ناحية أخرى أشارت العديد من الدراسات إلى أن وجود فارق كبير بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للشركات يعود في أحيان كثيرة إلى وجود أصول غير ملموسة أخرى لم يتم الإفصاح عنها في ظل نموذج القياس الحالي لعدم إستيفائها شروط الرسملة المطلوبة، مما يشكل تحدياً أمام علم المحاسبة للوصول لنموذج القياس المناسب لقياس جميع الأصول غير الملموسة الموجودة لدى الشركة (رجب، 2017).

ومع تأكيد العديد من الدراسات خاصة الأجنبية منها، على أهمية المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأصول غير الملموسة الواردة في البيانات المالية، وتأثيرها على قيم الأسهم والسياسات المالية للشركات، فإن هذه الدراسة سعت للبحث في أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي لقطاع الشركات الصناعية الأردنية.

حيث يعتبر الأداء المالي مقياساً لمدى تحقيق الشركات لأهدافها المالية، وقدرتها على إستغلال الموارد الموجودة لديها، ويعطي تقييماً وتصوراً لوضع الشركات المالي وقدرتها على النمو والمنافسة والإستمرارية في المستقبل وذلك من خلال المؤشرات والنسب المستخرجة من البيانات المالية للشركات مما يمكن الإدارة ويساعدها على تحقيق أهدافها المحددة وتصحيح مسارها (محمد، 2019).

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتبر المعلومات المتعلقة بالأصول غير الملموسة الواردة في البيانات المالية للشركات وتحليل ما تتضمنه من دلالات، ضرورة في الوقت الحالي لجميع الأطراف المهمة خاصة للمستثمرين، وذلك للوقوف على قيمة وأداء الشركات، وتوقع نموها، وما لديها من ميزات تنافسية ومدى مواكبتها لروح العصر ولمتطلبات المستهلكين الحاليين.

إن اهتمام الشركات بعناصر الأصول غير الملموسة المختلفة ازداد بصورة ملحوظة كما ازداد البحث والتقصي حول أهمية الإفصاح عن هذه الأصول وأثرها على أداء الشركات.

ومن خلال استعراض عدة دراسات سابقة تبين أن هنالك تفاوتاً في أثر الأصول غير الملموسة على الكثير من المتغيرات والمؤشرات المالية ومنها مؤشرات الأداء المالي وفي قطاعات عديدة منها قطاع البنوك وقطاع الخدمات، لذا فإنه من الهام إلقاء المزيد من الضوء على هذه الأصول وأثرها على الأداء المالي للشركات في بيئة الصناعة الأردنية.

من هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بأنها تتعلق بما تتضمنه البيانات المالية لهذه الشركات من معلومات عن أصولها غير الملموسة ومدى دلالتها عن الأداء المالي لها، لذا تتلخص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان مقاساً بالعائد على السهم؟
- هل يوجد أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان مقاساً بالعائد على حقوق الملكية؟
- هل يوجد أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان مقاساً بهامش صافي الربح؟
- هل يوجد أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان مقاساً بالعائد على الأصول؟

3-1 أهداف الدراسة

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- معرفة أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بالعائد على السهم للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان.
 - معرفة أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان.
 - معرفة أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بهامش صافي الربح للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان.
 - معرفة أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بالعائد على الأصول للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان.

4-1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة العلمية والعملية فيما يلي:

الأهمية العلمية

- دراسة مفاهيم ومبادئ وأساليب القياس والإفصاح للأصول غير الملموسة وأهم تحديات تلك الإفصاحات، والتوصل لنتائج عن مدى قدرة وملائمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ودلالاتها على الأداء المالي للشركات.
- تناولت الدراسة الجانب النظري والتطبيقي للأصول غير الملموسة والمعايير الدولية المتعلقة بذلك، لغايات إثراء هذا الجانب بمزيد من الدراسات، وبما يشكل إضافة للباحثين والمهتمين، نظراً لأهمية الأصول غير الملموسة موضوع الدراسة على مستقبل ونمو قطاعات الأعمال المختلفة.

الأهمية العملية

- تسعى الدراسة لتوجيه إهتمام الفئات من مختلف القطاعات الإقتصادية والأعمال إلى أهمية الأصول غير الملموسة ودورها وأثرها مستقبلاً على إستمرارية وتطور الشركات وأدائها المالي.
- دراسة أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان.

1-5 فرضيات الدراسة

بناء على أسئلة الدراسة تم بناء فرضية الدراسة الرئيسية كما يلي:

الفرضية الصفرية الرئيسية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان.

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم بناء الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الصفرية الفرعية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي ممثلاً بالعائد على السهم (EPS) للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان.

الفرضية الصفرية الفرعية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة

عمّان.

الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة:

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي ممثلاً بهامش صافي الربح (PM) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

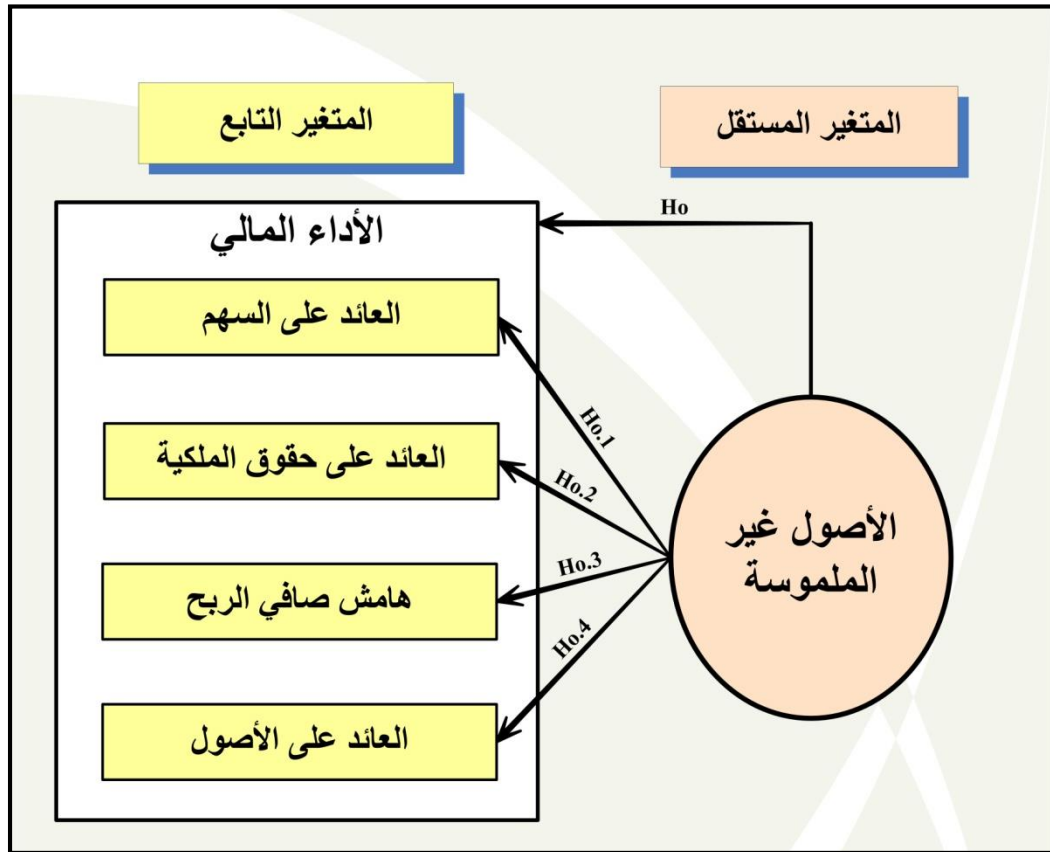
الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة:

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي ممثلاً بالعائد على الأصول (ROA) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

6-1 أنموذج الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها تم بناء أنموذج الدراسة كما يلي:



الشكل (1): أنموذج الدراسة من إعداد الباحثة استناداً إلى الدراسات السابقة التالية:
(Kaymaz, Yilmaz & Kaymaz, 2019)، (الدغيم، 2019)، (الصمادي، 2019)،
(Jerma n & Jankovic, 2018)، (المساعيد، 2016).

7-1 مصطلحات الدراسة

الأصول غير الملموسة: أصول غير نقدية، ليس لها وجود مادي، قابلة للتحديد، ويجب أن يتوفر شرطين في الأصول غير الملموسة: أن تسيطر عليها المنشأة نتيجة لأحداث سابقة وأن يتوقع أن تحصل المنشأة نتيجة إقتناء أو إستخدام الأصل على منافع اقتصادية (أبو نصار وحميدات، 2022).

الأداء المالي: هو نشاط شمولي مستمر في المنشأة لتقييم مخرجات أو نتائج النشاط وتفهم الوضع المالي بهدف إستغلال موارد المنشأة البشرية والمادية والمالية بكفاءة وفاعلية لتحقيق أهدافها ويقاس بعدة نسب ومؤشرات مالية منها العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الربح والعائد على الأصول (محمد، 2019).

8-1 مُحددات الدراسة

اقتصرت تطبيق الدراسة على الشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمّان في الفترة من عام 2011 حتى 2020، لذا فإن قابلية نتائج الدراسة للتعميم مشروطة بعينة ومجتمع الدراسة، بالإضافة إلى أن عدد الشركات عينة الدراسة قليل نسبياً (9) شركات بسبب عدم إفصاح بقية الشركات من مجتمع الدراسة وعددها (23) شركة عن الأصول غير الملموسة في قوائمها المالية.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول: الأدب النظري.

1-2 الأصول غير الملموسة.

- 1-1-2 مفهوم الأصول غير الملموسة.
- 2-1-2 طبيعة الأصول غير الملموسة.
- 3-1-2 التحول نحو الأصول غير الملموسة.
- 4-1-2 أهمية الأصول غير الملموسة.
- 5-1-2 أنواع الأصول غير الملموسة.
- 6-1-2 المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة.
- 7-1-2 التحديات التي تواجه المعالجة المحاسبية الحالية للأصول غير الملموسة.

2-2 الأداء المالي.

- 1-2-2 مفهوم الأداء المالي.
- 2-2-2 أهمية الأداء المالي.
- 3-2-2 معايير الأداء المالي.
- 4-2-2 العوامل المؤثرة على الأداء المالي.
- 5-2-2 مؤشرات قياس الأداء المالي.

3-2 القطاع الصناعي في الأردن.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة.

- 1-4-2 الدراسات باللغة العربية.
- 2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية.
- 3-4-2 ما يميز هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

تمهيد

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول خاص بالأدب النظري لهذه الدراسة حيث يتناول الموضوعات المتعلقة بمشكلة الدراسة ومتغيراتها والتي تمثل الأصول غير الملموسة، الأداء المالي، والقطاع الصناعي في الأردن.

ويتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدب النظري

2-1 الأصول غير الملموسة

2-1-1 مفهوم الأصول غير الملموسة

قدم العديد من الباحثين والمنظمات المهنية عدة تعريفات للأصول غير الملموسة وذلك لتوضيح ماهيتها ومحاولة الوصول إلى مضمونها وخصائصها منها:

الأصول غير الملموسة هي: "أصول غير نقدية، ليس لها وجود مادي، وتستمد قيمتها من الخدمات أو المنافع أو الحقوق أو الإمتيازات التي تقدمها المنشأة التي تقيمتها" (نور وبرايم، 2020).

ويتم كذلك تعريفها بأنها: "الأصول التي لا يكون لها كيان مادي ملموس وصعوبة معرفة قيمتها الحقيقية وذلك لإنعدام قيمتها السوقية بسبب إنعدام الكيان المادي لها إضافة إلى عدم التأكد

من منافعها المستقبلية كما أنها تتميز بمحدودية عمرها الإنتاجي وتتمثل بالشهرة، العلامات التجارية، براءات الإختراع، حقوق النشر وغيرها" (العامري وآخرون، 2022).

كما تعرف بأنها: "مجموعة من المعرفة، المعلومات، الملكية الفكرية، الشهرة، والخبرة التي يمكن إستخدامها لغرض خلق الثروة" (Innocent, et.al., 2022).

وتعرف كذلك بأنها: "أصل ذو طبيعة غير نقدية وليس له وجود مادي، يمكن تحديده ومراقبته واستخدامه لزيادة القيمة الإقتصادية للمنشأة أو تعزيز المركز التنافسي لها" (الباز وآخرون، 2021). ويرى خليل (2021) بأن الأصول غير الملموسة هي: "أصول غير متداولة ليس لها وجود مادي ملموس ويتوقع ان يتدفق منها منافع مستقبلية".

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الأصول غير الملموسة بأنها: "أصل غير نقدي، قابل للتحديد لكن ليس له وجود مادي، ويجب أن يتوفر شرطين في الأصل غير الملموس أن تسيطر عليه المنشأة نتيجة أحداث سابقة مثل الشراء أو التطوير الداخلي وأن يتوقع ان تحصل المنشأة نتيجة إقتناء أو إستخدام الأصل على منافع إقتصادية ممثلة بتدفقات نقدية مستقبلية" (أبو نصار وحميدات، 2022).

وترى الباحثة من خلال ما سبق أن الأصول غير الملموسة هي: أصول ليس لها وجود مادي ملموس تسيطر عليها المنشأة نتيجة معاملات أو أحداث سابقة وتتوقع منها منافع إقتصادية مستقبلية.

2-1-2 طبيعة الأصول غير الملموسة

وفقاً لتعريف الأصول غير الملموسة الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) فإن الأصول

غير الملموسة تتسم بعدة صفات مميزة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ليس لها وجود مادي ملموس: وذلك على عكس الأصول الأخرى الملموسة من ممتلكات

ومصانع ومعدات والتي يمكن التحقق من وجودها المادي الملموس (أبو نصار، 2023).

2. أصول غير نقدية: حيث تتشابه بعض الأصول النقدية مثل الودائع بالبنوك، المدينون،

الإستثمارات في الأسهم والسندات مع الأصول غير الملموسة بأنها ليس لها كيان ملموس، إلا

أنها تختلف عنها بأن الأصول النقدية تستمد قيمتها من الحق الذي تعطيه للشركة مستقبلاً

للحصول على نقدية أو ما يعادلها (نور وابراهيم، 2020).

3. القابلية للتحديد: أي يمكن للمنشأة بيع الأصل غير الملموس أو تأجيره أو تحويله لطرف آخر

بشكل مستقل عن باقي الأصول، أو أن يكون قابلاً للتحديد عن طريق حقوق تعاقدية أو

قانونية تمكن المنشأة من الإنتفاع من تلك الأصول مستقبلاً (أبو نصار، 2023).

4. القدرة على التحكم في الأصل: أي سلطة المنشأة في الحصول على منافع الأصل المستقبلية

والحد من إمكانية حصول الآخرين على هذه المنافع، وقد تنشأ هذه القدرة من خلال عقد

الشراء أو حقوق قانونية أو بطرق أخرى تعطى المنشأة الحق في الأصل (هلال وآخرون،

2019).

5. المنافع الإقتصادية للأصل: تكون عادة الإستفادة من المنافع الإقتصادية للأصل غير

الملموس على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً، وقد تشمل هذه المنافع إيرادات لبيع المنتجات أو

الخدمات أو تخفيض في التكاليف والمصروفات أو منافع أخرى، وتتصف المنافع المتوقعة من

الأصل غير الملموس عادة بأنها غير مؤكدة وذلك لعدة أسباب منها (هلال وآخرون، 2019):

- سهولة تعرضها للتقلبات تبعاً لتقلبات الميزة التنافسية.
- صعوبة توقع عمر إنتاجي محدد لها حيث لا يوجد عمر مادي للأصل.

2-1-3 التحول نحو الأصول غير الملموسة

يشهد قطاع الأعمال خاصة في الدول المتقدمة تغييرات كبيرة حيث تحول نشاط الشركات من الإعتماد على الموارد المادية الملموسة كالمصانع والأراضي والمخزون إلى الإعتماد على الأصول غير الملموسة مثل التطبيقات، المنصات، بيانات العملاء، برامج الكمبيوتر، براءات الإختراع وغيرها (Aguiar, et.Al, 2021).

وكما ورد في كتاب الموجة الثالثة لـ (Alvein Toffler) فإن منتصف القرن الماضي تعتبر نقطة التحول من موجة إقتصاد الصناعة إلى موجة إقتصاد المعرفة المعتمد على الأفكار والمواهب والخبرات والإبداع، وقد تميزت موجة إقتصاد المعرفة بسيطرة الأصول غير الملموسة على حساب الأصول الملموسة وذلك للأسباب التالية (رياض وعلي، 2017):

1. بسبب العولمة وإلغاء القيود التجارية أصبحت الشركات مجبرة على الإستثمار في الأصول غير الملموسة لتحقيق مزايا تنافسية تمكنها من الإستمرار.
2. التطور التكنولوجي خاصة في مجال الإتصال والإعلام حيث يشكل الإنترنت لعصر المعرفة بمثابة السكك الحديدية في عصر الصناعة.
3. فشل إقتصاديات الحجم في تحقيق مزايا تنافسية مما اضطر الشركات للإستثمار في الأصول غير الملموسة لتحقيق مزايا متنافسية.

إن قطاعات الأعمال تشهد تغييرات في العقود الأخيرة والكثير من الشركات قد تحول نشاطها من صناعة المنتجات المادية إلى تقديم المعلومات والخدمات، ومع هذه التغييرات فإن الكثير من الشركات أصبحت تستمد قيمتها من الأصول غير الملموسة، على سبيل المثال يعكس مؤشر سوق الأسهم الأمريكي (S&P500) والذي يتتبع أسهم أكبر 500 شركة أمريكية التغير الحاصل في تكوين أكبر الشركات حيث أنه في عام 1990 كانت أكبر قيمة سوقية من نصيب شركات الطاقة والتصنيع بينما في عام 2018 كانت من نصيب شركات التكنولوجيا والخدمات والتي تعتمد بكثافة على الأصول غير الملموسة (الإتحاد المصري للتأمين، 2021).

2-1-4 أهمية الأصول غير الملموسة

يرى الشيباوي (2014) أن أهمية الأصول غير الملموسة تتمثل في:

1. إتجاه المؤسسات حالياً لتكوين الأصول غير الملموسة وإستثمارها والحفاظ عليها لتعزيز موقعها التنافسي.

2. تسهم الأصول غير الملموسة في إحداث تغييرات جذرية في المؤسسات لمواكبة التطورات في البيئة الخارجية.

ومن المتوقع أن تكون الأصول غير الملموسة خلال الفترات القليلة القادمة المحدد الأهم لعوائد الشركات وموقعها من سلاسل القيمة العالمية، خاصة مع ظهور الثورة الرقمية ومواقع التواصل الإجتماعي والمنصات المشتركة والإقتصاد التشاركي حيث يكون المستهلك جزء من خلق القيمة (الحسني والأعظمي، 2022).

ووفق دراسة حديثة لمجلة Mckinsey Today فإن الشركات ذات القيمة الإقتصادية العالية تتميز بأنها حققت مستويات عالية من الرقمنة، والمزيد من الإبتكارات ومهارات العمل والأصول غير الملموسة (الإتحاد المصري للتأمين، 2021).

وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة على أهمية الأصول غير الملموسة، وتأثيرها على التدفقات النقدية للشركات مثل دراسة (الشبيل وأحمد، 2018) و (Mendoza, 2017) وعلى الأداء المالي والربحية مثل (الدغيم، 2019) و (عبد الرحمن والجهني، 2021) و (المساعد، 2016) و (Zhang, 2017) وعلى القيمة السوقية للشركات مثل (النجار، 2017) وعلى إرتباط معلومات الأصول غير الملموسة إيجابيا بأسعار الاسهم مثل دراسة (رجب، 2017).

2-1-5 أنواع الأصول غير الملموسة

تصنف الأصول غير الملموسة إلى العديد من الأنواع وفق وجهات نظر عديدة، حيث من الممكن أن تقسم إلى الأنواع الستة التالية (Kieso, et.Al, 2020):

1. الأصول غير الملموسة المرتبطة بالتسويق: هي الأصول التي تستخدم بشكل أساسي للترويج للمنتجات مثل العلامة التجارية، الإسم التجاري، أسماء مواقع الإنترنت.

وتعتبر العلامات التجارية من أكثر الأصول غير الملموسة شيوعا وهي: رمز أو كلمة أو عبارة يميز أو يعرف بمنتج معين ويدعم القدرة على تسويقه.

2. الأصول غير الملموسة المرتبطة بالعملاء: أي الأصول غير الملموسة التي تنشأ من تعاملات مع أطراف خارجية مثل العلاقات التعاقدية وغير التعاقدية مع العملاء ومثل قوائم العملاء.

3. الأصول غير الملموسة المرتبطة بالأعمال الفنية: حيث يتم تسجيل هذه الأعمال لحمايتها وتسجل كحقوق طبع ونشر، من الأمثلة عليها حقوق المسرحيات، حق التأليف، الرسم، الأعمال الموسيقية وغيرها، وحق الطبع والنشر حق قانوني مضمون للفنان طوال حياته زائد خمسين سنة.

4. الأصول غير الملموسة المرتبطة بالعقود: من الأمثلة الشائعة عليه حقوق الإمتياز حيث يمنح صاحب الإمتياز بموجب تعاقد للمستفيد حق بيع منتجات أو إستخدام علامة تجارية أو أعمال معينة في نطاق منطقة جغرافية محددة.

ومن الأمثلة عليها أيضاً التراخيص وهي حقوق تعطيها جهة حكومية لمنشأة خاصة بإستخدام ممتلكات عامة من أجل ممارسة نشاطها مثل تمديد خطوط هاتف وكهرباء من أراضي عامة، خدمات النقل بالمراكب وتسيير خطوط الحافلات في شوارع المدن.

5. الأصول غير الملموسة المرتبطة بالتكنولوجيا: وهي المرتبطة بالإختراعات والتقدم التكنولوجي، ويوجد نوعين من حقوق الإختراع هما:

- حق إختراع المنتج.

- حق إختراع العملية لإنتاج المنتج.

ويعطى حق الإختراع صاحبه الحق في إنتاج واستخدام وبيع المنتج لفترة معينة دون تعدى أو تدخل من أطراف أخرى.

6. الشهرة: وهي قدرة المنشأة على تحقيق أرباح يفوق ما تحققه المنشآت الأخرى العاملة في نفس القطاع، ولا يمكن أن تباع لوحدها كما في الأصول الأخرى إنما يتم التعرف على قيمتها عند بيع المنشأة كاملة.

حيث أنه في حالات الاندماج أو الإستحواذ على الشركات يتم تخصيص سعر الشراء على الأصول الممكن تمييزها والباقي يسجل في حساب يسمى الشهرة أي لا تظهر في حسابات الشركة إلا في حالات الاندماج والإستحواذ (هلال وآخرون، 2019).

وتنشأ الشهرة بالشركات نتيجة عدة عوامل منها (آدم، 2015):

1. العلاقات المميزة مع الزبائن.
2. العمالة المدربة الماهرة.
3. جودة الخدمات والمنتجات.
4. الموقع الجغرافي المميز.
5. كفاءة الإدارة.

ومن الممكن كذلك تصنيف الأصول غير الملموسة تصنيفات أخرى حسب عمرها أو نشأتها أو خصائصها كما يلي: (العامري وآخرون، 2022)

1. وفق تحديد العمر الانتاجي: حيث تقسم إلى أصول غير ملموسة يمكن تحديد العمر الإنتاجي لها بقوانين أو إتفاقيات أو غيرها وأصول غير ملموسة لا يمكن تحديد العمر الانتاجي لها.
2. حسب قابليتها للانفصال: حيث تقسم إلى أصول يمكن فصلها عن المنشأة وبالتالي التصرف بها ببيعها أو تأجيرها وأصول غير ملموسة لا يمكن فصلها عن المنشأة والتصرف بها.
3. وفق طريقة الحصول عليها: أي تقسم إلى أصول غير ملموسة يتم الحصول عليها بالشراء أو الاندماج وأصول غير ملموسة نتيجة اكتشافها والتطوير الداخلي لها.

2-1-6 المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة

اهتمت المنظمات المهنية بالإفصاح والقياس عن الأصول غير الملموسة، حيث كان هنالك العديد من المحاولات وعلى فترات مختلفة بداية من الدراسات العلمية وصولاً للمعايير المحاسبية، حيث ظهرت دراسة الرأي رقم 17 من مجلس مبادئ المحاسبة المالية ثم المعيارين (2 و86) ثم معيار (38) الحالي، بالإضافة إلى مجهودات من دول مختلفة لكن معظمها تأثرت بالمعايير الدولية (محمد، 2018).

إن معيار المحاسبة الدولي رقم (38) هو المعيار الخاص بالأصول غير الملموسة حيث يغطي المواضيع المتعلقة بها من حيث الإعراف، القياس عند الاقتناء، الإطفاء وخسائر التدني، المعالجات المتعلقة بكل من الشهرة، تكاليف البحث والتطوير، مصاريف التأسيس، مصاريف التدريب، البرمجيات، بالإضافة إلى القياس اللاحق والإفصاحات المطلوبة وكما هو موضح في البنود التالية:

أولاً: الإعراف بالأصول غير الملموسة

حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (38) عدة شروط للإعراف بالأصول غير الملموسة

وإظهارها بالحسابات كأصول وهي (رياض وعلي، 2017):

1. أن يتوقع الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية من هذه الأصول.
2. إمكانية قياس تكلفتها بموثوقية.
3. أن تكون خاضعة لسيطرة المنشأة.

ثانياً: قياس الأصول غير الملموسة عند الإقْتناء (أبو نصار، 2023)

تقسم الأصول غير الملموسة لغايات القياس المبدئي عند الإقْتناء إلى أصول غير ملموسة مشتراة وأصول غير ملموسة مطورة داخلياً.

1. الأصول غير الملموسة المشتركة: حيث تتمثل التكلفة والتي يتم رسملتها وتحميلها على

حساب الأصل غير الملموس بسعر الشراء المدفوع يضاف إليه جميع الرسوم الجمركية والضرائب وأي تكاليف قانونية أو مصاريف حتى يصبح الأصل جاهزاً للإستخدام.

في حين لا يحمل على تكلفة الأصل مصاريف الدعاية والإعلان أو أي مصاريف إدارية غير

مرتبطة بالأصل أو أي مصاريف دفعت بعد أن أصبح الأصل جاهزاً للإستخدام.

في حال إقْتناء الأصل من خلال مبادلتته بأصول أخرى فإن التكلفة المسجلة هنا تكون بالقيمة

العادلة للأصل المتنازل عنه أو المستلم حسب أيهما يمكن تحديده بدقة أكثر، وفي حال عدم توفر

القيمة العادلة لهم يسجل الأصل غير الملموس بالقيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه.

2. الأصول غير الملموسة التي يتم تطويرها داخلياً: بشكل عام المصروفات المدفوعة لتطوير

الأصل غير الملموس داخلياً لا تحمل على حساب الأصل وتعالج كمصروفات تقفل في

نفس الفترة، إلا في حالات محدودة حيث أن هنالك أصول غير ملموسة مطورة داخلياً

بالمنشأة يتم الإعتراف بها إذا تمكنت المنشأة من قياس تكاليفها بموثوقية وكانت قابلة للتحديد

ومتوقع منها منافع مستقبلية.

ويوجه الإنتقاد أحياناً لهذا المدخل ويتم اعتباره بأنه مدخلا متحفظاً إلا أنه قد يكون هنالك

بعض المبررات لإتباع هذا المدخل في معالجة الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً منها (نور

وابراهيم، 2020):

1. صعوبة ربط المصاريف المدفوعة بالقيمة الحقيقية لتلك الأصول والمنافع المستقبلية المتوقعة منها.

2. عدم وجود أطراف خارجية في هذه المعاملات مما يجعل عملية القياس خاضعة للتقدير والحكم الشخصي.

وقد أشار Skyme إلى أنه هنالك ثلاثة دوافع للشركات لقياس الأصول غير الملموسة وهي (جابر، 2010):

1. أن قياسها يوفر أساس لتقييم الشركة.
2. أن قياس الأصول غير الملموسة يحفز الإدارة التركيز على النشاط.
3. يساعد قياسها في تبرير الإستثمار في المعرفة من خلال الإضاءة على المنفعة والفائدة منها.

ثالثاً: إطفاء الأصول غير الملموسة وخسائر التدني

تقسم الأصول غير الملموسة لغايات إطفائها إلى (نور وإبراهيم، 2020):

1. أصول ذات عمر إنتاجي محدود: حيث يكون لها عمر إنتاجي أو قانوني محدد للإستفادة منها، وهذه الأصول يتم إطفائها أي تحميل تكلفتها على مدار العمر الإنتاجي.

ويجب مراعاة عدة عوامل عند تحديد العمر الانتاجي للأصل غير الملموس منها:

- الإستخدام المتوقع للأصل.
- وجود أية شروط قانونية أو تعاقدية قد تقلل من العمر الإنتاجي للأصل.
- وجود أية شروط قانونية أو تعاقدية قد تؤدي لإطالة العمر الإنتاجي للأصل.
- عوامل الصناعة والتقدم والتكنولوجيا والبيئة التنظيمية.
- تكاليف الصيانة المطلوبة للأصل.

في حال حدوث تغيير على العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس في فترة ما يجب أن ينعكس هذا التغيير على الفترة والفترات اللاحقة من عمر الأصل، وفي حال إختلاف العمر القانوني عن الإنتاجي يتم تحديد العمر الأقصر لإطفاء الأصل غير الملموس.

يجب أن يعكس مقدار مصروف الإطفاء للأصل نمط إستخدام أو إستهلاك الأصل إذا كان من الممكن تحديد هذا النمط وإذا كان ذلك غير ممكنا يتم إستخدام طريقة القسط الثابت، وعند تسجيل مصروف إطفاء الأصل غير الملموس يكون الطرف الدائن إما قيمة الأصل أو حساب مجمع إطفاء.

إن القيمة الخاضعة للإطفاء لأصل غير الملموس هي عبارة عن تكلفة الأصل غير الملموس مطروحاً منها القيمة المقدرة في نهاية عمره الإنتاجي.

وتعتبر القيمة المقدرة في نهاية عمر الأصل غير الملموس الإنتاجي صفر إلا إذا توفر إتفاق مع جهة خارجية لشراء الأصل في نهاية عمره الإنتاجي أو إمكانية تقدير قيمته المتبقية في سوق نشط.

2. أصول غير ملموسة ذات عمر إنتاجي غير محدود: أي الأصول المتوقع أن تستخدمها وتستفيد منها المنشأة لفترة زمنية غير محدودة حيث لا يوجد عوامل قانونية أو تنافسية أو أي شيء آخر يحد من عمر الأصل.

من الأمثلة عليها العلامات التجارية التي تخص الشركات حيث تتمتع بفترة حماية قانونية طويلة وقابلة للتجديد بتكاليف ضئيلة عادة، إن هذا النوع من الأصول ذات العمر الإنتاجي غير المحدود لا تخضع للإطفاء.

يتوجب أيضاً وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الإنخفاض في قيمة الأصول" إجراء اختبار تدني لجميع أصول المنشأة بما فيها الأصول غير الملموسة سنوياً على الأقل، وفي حال قلت القيمة القابلة للإسترداد للأصل (وهي صافي القيمة العادلة للأصل أو القيمة قيد الإستعمال أيهما أعلى) عن القيمة الدفترية يتم الإعتراف بخسارة تدني للأصل غير الملموس كخسارة تظهر في قائمة الدخل (سعود وضيف، 2021).

رابعاً: الشهرة

تساهم الشهرة بشكل كبير في تعزيز إيرادات المنشآت وتمكنها من تحقيق إيرادات تفوق المنشآت الأخرى في نفس المجال، وتتميز الشهرة بالأمور التالية (أبونصار، 2023):

1. لا يمكن بيعها أو شرائها بشكل منفصل عن باقي أصول المنشأة مما يجعلها مختلفة عن الأصول الأخرى.

2. صعوبة تحديد تكلفتها أو قيمتها العادلة بشكل موثوق.

3. احتمالية تأثرها بالتقلبات وفقدانها بشكل كامل ومفاجيء تعتبر كبيرة.

وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (38) أن الشهرة المكونة داخليا لا يتم الإعتراف بها أبداً أو رسملتها، ويتم الإعتراف بالشهرة فقط في حالات الإندماج أو الإستحواذ على منشآت أخرى وتتم المعالجة في هذه الحالة وفق معيار الإبلاغ الدولي رقم (3) "إندماج الاعمال".

ويتم إثبات الشهرة في حالة شراء منشأة أخرى عن طريق مقارنة القيمة العادلة لصافي الأصول الملموسة وغير الملموسة للمنشأة المشتراة بسعر شراء المنشأة المدفوع حيث يمثل الفرق قيمة الشهرة ويتم اثباتها وفقاً لذلك.

إن الشهرة تعتبر أصل غير ملموس ذا عمر إنتاجي غير محدود بذلك لا يتم إطفائها على مدار السنوات اللاحقة لكن يتطلب وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الإنخفاض في قيمة الأصول" إجراء إختبار تدني سنوي لها والإعتراف بالإنخفاض في قيمتها إن وجد كخسارة تدني ولا يتم الإعتراف بإرتفاع قيمتها إن حصل في فترات لاحقة (نور وابراهيم، 2020).

في حال كان المبلغ المدفوع لشراء منشأة أخرى يقل عن القيمة العادلة لصافي أصول تلك المنشأة (وهو أمر نادر الحدوث لكنه قد يدل على مهارة تفاوضية للشركة المشتري) يعتبر الفرق في هذه الحالة مكاسب شراء صفقة ويقل في قائمة الدخل (أبو نصار، 2023).

خامساً: تكاليف البحث والتطوير

تتمثل عملية البحث والتطوير في إيجاد أو تطوير تكنولوجيا أو معرفة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للشركة، وبالرغم من الفوائد الكبيرة التي تتوقع من التطوير والإبتكار إلا أنها تتمثل في خطورة كبيرة من فشلها في تحقيق أهدافها وبالتالي عدم الإستفادة من المبالغ التي تم إنفاقها في سبيل الخروج بمعرفة أو تطوير جديد (التميمي والسعد، 2013).

يعرف البحث بأنه: فحص أو بحث منظم للحصول على معرفة جديدة للإستفادة منها، مثل البحث المعلمي الذي يهدف لإكتشاف معارف جديدة أو يبحث سبل تطبيق نتائج أبحاث جديدة.

أما التطوير فهو: ترجمة نتائج البحث أو المعرفة لتصميم منتج أو عملية جديدة أو تحسين لشيء موجود وذلك بغرض البيع أو الإستخدام (نور وابراهيم، 2020).

وترجع صعوبة المحاسبة عن نفقات البحث والتطوير إلى (Kieso, et.Al, 2020):

- تحديد التكاليف المرتبطة بأنشطة بحثية معينة.

- تحديد قيمة وطول الفترة الزمنية للمنافع المستقبلية المتوقعة منها.

وكما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم (38) فإن جميع تكاليف البحث تعالج كمصاريف وتقتل في نفس الفترة (ابو نصار وحميدات، 2022).

أما تكاليف التطوير فمن الممكن للمنشأة أن تقوم برسمة جزء منها إذا وصل لمرحلة تحقق

جميع الشروط التالية:

1. الجدوى الفنية للأصل غير الملموس بحيث يصبح متاحاً عند استكمالها للبيع أو الإستخدام.
2. النية عند المنشأة لإستكمال الأصل غير الملموس من أجل بيعه أو إستخدامه.
3. قدرة المنشأة على بيع الأصل أو إستخدامه.
4. تحديد المنافع الإقتصادية المستقبلية من الأصل غير الملموس.
5. توفر الموارد اللازمة لاستكمال الأصل وجعله جاهزاً للإستخدام أو البيع.
6. القدرة على القياس الموثوق للتكاليف اللازمة لتطوير الأصل.

وحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (38) فإن التكاليف المقبولة رسمتها وتحميلها على حساب

الأصل في مرحلة التطوير هي التكاليف المباشرة اللازمة لإنتاج وتجهيز الأصل مثل المواد

المستخدمة، رواتب وأجور الموظفين المتعلقة بتجهيز الأصل غير الملموس مباشرة، المصاريف

القانونية.

أما المصاريف الإدارية الغير مرتبطة بالأصل غير الملموس مباشرة ومصاريف تدريب

الموظفين على تشغيله والخسائر التشغيلية فلا يجوز رسمتها وتسجل كمصروف فترة (هلال

وآخرون، 2019).

سادساً: مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل

مصاريف التأسيس هي: المصاريف التي تدفعها المنشأة خلال فترة التأسيس لها أو لفرع جديد أو منتج جديد مثل أتعاب قانونية، دراسات جدوى، رسوم حكومية وغيرها.

في حين أن مصاريف ما قبل التشغيل هي: النفقات التي تدفع بعد التأسيس لكن قبل التشغيل الفعلي للمنشأة مثل الإيجار، الكهرباء، الرواتب، الخسائر التشغيلية في المراحل الأولية وغيرها.

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (38) أن كل من مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل تعالج كمصاريف فترة ولا يتم رسملتها بالرغم من أن منافعها قد تمتد لعدة سنوات قادمة (أبو نصار، 2023).

سابعاً: مصاريف التدريب

تعالج أي مصاريف أو نفقات تتكبدها المنشأة لتدريب العاملين لديها بما فيها أية دورات أو سفر للخارج أو غيره كمصاريف وتقل في نفس الفترة حتى وإن كانت ستعود على المنشأة بمنافع على مدار السنوات القادمة ويكون المبرر في ذلك أن المنشأة ليس لديها السيطرة الكافية لإعتبار هذا المصروف أصل حيث أنه لا يوجد ما يضمن استمرار الموظف لديها (رياض وعلي، 2017).

ثامناً: تكاليف المواقع الإلكترونية وبرمجيات الحاسوب

تعتبر تكاليف الموقع الإلكتروني المصمم لغايات الإعلان والتسويق للمنشأة مصاريف تقفل في نهاية الفترة أما إذا كان تصميمه لغايات المنشأة والتعريف بها والوصول إليها فتعتبر أصول غير ملموسة.

أما بالنسبة لبرمجيات الحاسوب التي تكون جزء من أجهزة الحاسوب أو ضرورية لتشغيله مثل الويندوز فإنها تعالج وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات" أما إذا

كانت برمجيات للإستخدامات الخاصة مثل البرامج الهندسية والمحاسبة فتعالج كأصول غير ملموسة (أبو نصار وحميدات، 2022).

تاسعاً: القياس اللاحق للأصول غير الملموسة

وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (38) فإن المنشأة تستطيع قياس الأصول غير الملموسة في

الفترات اللاحقة للتملك بإحدى النموذجين التاليين:

1. نموذج التكلفة

وفق هذا النموذج يتم قياس الأصول غير الملموسة في الفترات اللاحقة للتملك بالتكلفة

مطروحاً منها مجمع الإطفاء ومجمع خسائر التذني.

2. نموذج إعادة التقييم

يتم وفق هذا النموذج قياس الأصول غير الملموسة في الفترات التالية للتملك بالقيمة العادلة

وذلك بإجراء تقييم دوري للأصل، ويشترط لإستخدام هذا النموذج:

- ضمان وجود سوق نشط للأصل غير الملموس في الفترات التالية للتملك.

- أن يستخدم النموذج لجميع الأصول التي تنتمي لمجموعة واحدة وإذا لم يكن ذلك ممكناً لأحد

الأصول في المجموعة يتم إستخدام نموذج التكلفة لذلك الأصل ونموذج إعادة التقييم لباقي

الأصول في المجموعة.

- إجراء إعادة التقييم بشكل دوري لضمان إظهار الأصل بالدفاتر بقيمته العادلة.

وفق نموذج إعادة التقييم يتم تسجيل الزيادة في قيمة الأصل غير الملموس (إن وجدت) في

حساب فائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية وإن حدث إنخفاض لاحق تقيد بجعل حساب إعادة

التقييم مديناً.

وحيث أنه من الصعب توفر سوق نشط للأصول غير الملموسة باستمرار فإن استخدام نموذج إعادة التقييم يعتبر غير شائع (أبو نصار، 2023).

عاشراً: الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة

يمكننا تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه: "نشر واضح دون تضليل للمعلومات المالية التي تعبر بصدق عن وضع المنشأة وإظهارها لمستخدمي هذه المعلومات الداخليين أو الخارجيين لتساعدهم في إتخاذ القرارات" (خليل، 2022).

إن أهمية الإفصاح المحاسبي ترجع لعرض التقارير المالية بدون تضليل أو تشويش لمعرفة وضع ومركز الشركة المالي وجدوى الإستثمار فيها وإدراج جميع المعلومات المحاسبية المفيدة للمستثمرين ولجميع الجهات التي تستخدمها.

متطلبات الإفصاح عن الأصول غير الملموسة

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الإفصاح عما يلي لكل عنصر من عناصر الأصول غير الملموسة مع تمييز المطور داخليا عن الأصول الأخرى (أبو نصار وحميدات، 2022):

1. تحديد إذا ما كانت الأصول ذات عمر انتاجي محدد أو غير محدد.
2. إذا كان الأصل ذا عمر انتاجي محدد يفصح عن عمره الإنتاجي ومعدل الإطفاء وطرق الإطفاء.
3. الإطفاء المتراكم وخسائر التدني وقيمة الأصل المسجلة في بداية ونهاية الفترة.
4. المطابقة للمبلغ المسجل للأصل في بداية ونهاية الفترة موضحاً:
 - الإضافات سواء أصول مطورة داخليا أو مشتراة.
 - الأصول المحتفظ بها للبيع وفق معيار الإبلاغ رقم (5).

- الإطفاء خلال الفترة.
 - الإفصاح عن المبلغ المسجل للأصل غير الملموس ذو العمر الإنتاجي غير المحدود والأسباب الداعمة لذلك.
 - وصف أي أصل غير ملموس ذو قيمة جوهرية لدى المنشأة.
 - الأصول غير الملموسة المملوكة بمنحة حكومية.
5. إذا قيدت الأصول غير الملموسة بنموذج إعادة التقييم يتوجب الإفصاح عن:
- تاريخ إعادة التقييم.
 - المبلغ المسجل للأصل.
 - التغييرات في بداية ونهاية الفترة.
 - الطرق المستخدمة في تقدير القيمة العادلة.

2-1-7 التحديات التي تواجه المعالجة المحاسبية الحالية للأصول غير الملموسة

إن القوائم والتقارير المالية وسيلة لتوصيل المعلومات عن أداء وأنشطة المنشآت وتعتبر هامة جدا والمؤشر الأول لإتخاذ القرارات الاستثمارية، وتمثل أهمية كبيرة أيضا لتقييم العائد والمخاطر من الإستثمار في الأصول غير الملموسة.

وعند ملاحظة الواقع الحالي للإفصاح عن الأصول غير الملموسة والتشدد في شروط الإعتراف بها نجد أنه على الرغم من تحقيق التقارير المالية لكثير من الأهداف المرجوة منها إلا أنها ما زالت غير قادرة على التعبير الحقيقي عن الأصول غير الملموسة (الظاهر وآخرون، 2019).

إن معظم الأصول غير الملموسة لا يتم الإعتراف بها في الميزانية العمومية للشركات حيث أن هنالك شروط مقيدة وفق المعايير المحاسبية للإعتراف مرتبطة عادة بأن يكون هنالك معاملات مع أطراف خارجية مثل الشراء والاندماج والإستحواذ حتى يتم رسملتها والإعتراف بها.

وقد يكون السبب في ذلك اتباع مبدأ التحفظ وتجنب التقييم والحكم الشخصي إلا أن النتيجة تكون عدم ظهور الكثير من الأصول غير الملموسة عالية القيمة في القوائم المالية خاصة في الشركات المعتمدة في استثماراتها بكثافة على المعرفة والتكنولوجيا (الحسني والأعظمي، 2022).

ومنذ تسعينات القرن الماضي بينت الدراسات أن القوائم المالية لا تأخذ التحولات المتسارعة للإقتصاد بعين الإعتبار خاصة بالنسبة للأصول غير الملموسة مما يؤثر على ملاءمة القوائم المالية للمستثمرين حيث لا تظهر المركز المالي الحقيقي للمنشأة ولا تعبر عن أدائها ومما يؤدي أيضا إلى الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمؤسسات حيث أن جزء كبير منها يعود للأصول غير الملموسة الغير معترف بها في القوائم المالية (سعود وضيف، 2021).

إن المنظمات والهيئات المحاسبية تسعى لتحقيق التوازن بين ملاءمة المعلومات للمستثمرين لإتخاذ القرارات والمحافظة على نوعية المعلومات المحاسبية خاصة الموثوقية لكن يرى البعض أنه ما زال يتم استخدام منهجاً محافظاً لحد بعيد بالنسبة للأصول غير الملموسة وأنه لابد من تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات أكثر ملائمة (التميمي والسعد، 2013).

لذلك أصبح من الضرورة تطوير وتوسيع النموذج المحاسبي الحالي الذي كان يلائم الظروف الإقتصادية في السابق والتي كانت معتمدة بكثافة على الأصول الملموسة ليتناسب مع التطورات الحالية وظروف الإنتقال إلى الإقتصاد المعرفي الرقمي القائم بكثافة على الأصول غير الملموسة مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإستفادة المستثمرين منها (الحسني والأعظمي،

2-2 الأداء المالي

1-2-2 مفهوم الأداء المالي

تناول الباحثون العديد من التعريفات للأداء المالي منها:

الأداء المالي هو: "المقياس الذي يمكن من خلاله معرفة سير أعمال الشركة من خلال مطابقة النتائج المقدرّة مع النتائج الفعلية، وذلك من خلال طرق قياس معينة يتم من خلالها استخراج النسب والمؤشرات المالية والتي تعكس نتائج أعمال الشركة" (الشهاب، 2022).

وعرفه عوينات (2017) بأنه: "آلية تمكن الشركة من تحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة".

ويعرف كذلك بأنه: "مقياس لمدى قدرة الشركة على الإستخدام الأمثل للموجودات لتحقيق أعلى

الإيرادات وعرضها بصورة مختصرة لتمثل الأداء الكلي للشركة" (ياسين وآخرون، 2021).

وعرف أيضا الأداء المالي بأنه: "مؤشر لتحديد نجاح الشركة وقدرتها على البقاء وأن فقدان

الشركة للمستوى المراد تحقيقه من الأداء يزيد من مخاطر استمراريتها" (Dater & Rajan,)

(2017).

من خلال ما سبق ترى الباحثة بأن الأداء المالي هو: عملية تقييم لنقاط القوة ونقاط الضعف

المالية للشركة وهو أيضاً أسلوب تستخدمه إدارة الشركة في تقييم قدرتها على إستخدام مواردها

لتوليد الأرباح.

2-2-2 أهمية الأداء المالي

تعتبر معرفة أداء الشركات المالي من الأمور الهامة والتي تساعد على تحديد نقاط القوة

والضعف للشركات، ويساعد كذلك على تحديد مدى نجاح وفشل الشركات حيث أن الأداء المالي

المرتفع يساعدها على إستغلال مواردها والإستفادة من الفرص الإستثمارية المختلفة.

ومن الممكن أن نشير لأهمية الأداء المالي بعدة جوانب منها (عوينات، 2017):

1. يساعد الشركات على تحقيق أهدافها الموضوعية.
2. هي جزء من الرقابة الداخلية وتساعد الإدارة على اتخاذ القرارات.
3. اكتشاف مواطن الخلل في التخطيط المالي ومعالجتها.
4. معرفة أسباب الإنحرافات في الشركات وتقييم نقاط القوة والضعف.

2-2-3 معايير الأداء المالي

تستخدم الشركات ما يعرف بالنسب المعيارية وذلك لمقارنة الأداء الفعلي بها ولتحديد الإنحراف إن وجد وتحليل أسبابه وإتخاذ إجراءات تصحيحية، ومصادر تحديد هذه النسب المعيارية هي (العامري وآخرون، 2021):

1. المعايير التاريخية: حيث يتم هنا مقارنة النسب المالية الحالية للشركة مع نسب لها من سنوات سابقة.
2. المعايير المطلقة: يكون المعيار محدد بشكل رقم أو نسبة مطلقة ثابتة ويتم مقارنته مع النسب الخاصة بالشركة.
3. المعايير الصناعية: أي مقارنة أداء الشركة مع الشركات الأخرى في نفس القطاع.
4. المعايير المستهدفة: حيث يتم مقارنة الأداء الفعلي للشركة مع الأداء التقديري (المخطط له) من قبل الشركة وملاحظة الإنحرافات.

2-2-4 العوامل المؤثرة على الأداء المالي

من الممكن ان يتأثر الأداء المالي للشركات بعدة عوامل منها (وهدان، 2017):

1. عوامل داخلية: مثل سيولة الشركة، حجم الشركة، الرفع المالي، تكلفة رأس المال، كفاءة الإدارة.
2. عوامل خارجية: مثل السياسات المالية والقوانين والتعليمات في الدولة، رضى العملاء.

5-2-2 مؤشرات قياس الأداء المالي

يعبر قياس الأداء المالي عن مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، ويوجد العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي للشركات مستندة إلى التقارير والبيانات المالية لها، وتقسّم إلى مجموعات من النسب المالية نتناول منها ما يلي (حداد، 2021):

أولاً: نسب الربحية

إن تحليل قوة الشركة الإيرادية أي قدرتها على تحقيق الأرباح من عملياتها الأساسية أمر هام لجميع الأطراف المهتمة من ملاك ومستثمرين وإدارة ومحللين ماليين ومقرضين حيث تعتبر عامل أمان هام لهم لضمان تحصيل أموالهم.

إن نسب الربحية تقيس مقدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب من الأموال المستثمرة في أنشطتها، ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

1. هامش صافي الربح

يعتبر مقياس بشكل عام لمدى كفاءة الإدارة في البيع والتمويل والإنتاج، وصافي الربح هنا بعد تغطية جميع المصاريف (تكلفة المبيعات والمصاريف التشغيلية والفوائد والضرائب).

ويقاس بالمعادلة:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

2. معدل العائد على الأصول

حيث يقيس قدرة الدينار المستثمر في أصول المنشأة على توليد أرباح تشغيلية لها ويغض النظر عن طريقة تمويل تلك الأصول سواء من مقرضين أو مالكين حيث يقيس كفاءة العمليات والإستثمار وليس التمويل، ويقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب} + \text{الفوائد} (1 - \text{معدل الضريبة})}{\text{متوسط الأصول}}$$

3. العائد على حقوق الملكية

حيث تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق أرباح للمنشأة من خلال أموال المساهمين أي ربحية الدينار المستثمر من أموال المساهمين، وإن إرتفاع هذه النسبة مؤشر جيد ويدل على كفاءة الإدارة في إستثمار أموال المساهمين بشكل أمثل وتحقيق العوائد. وتقاس بالمعادلة:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط حقوق المساهمين}}$$

ثانياً: نسب السوق

هذه النسب المالية لها أهمية لدى حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين، إذ تقيس أثر أداء الشركة على سعر السهم في السوق علماً بأن الهدف الأساسي للإدارة المالية تعظيم قيمة السهم السوقية وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين.

ومن المفيد للمدراء الماليين ملاحظة نسب تجمع بين البيانات المستمدة من قوائم الشركة

المالية والمعلومات السوقية وسعر السهم في السوق، ومن أهم هذه النسب:

1. القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم:

حيث تشير لتقييم المستثمرين للشركة إذ من المتوقع أن يدفع المستثمرين أكثر لأسهم الشركات ذات المردود العالي، وعادة الشركات التي يكون معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لديها عالي قيمتها السوقية أعلى من الشركات التي تحقق عوائد منخفضة، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة:

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

2. العائد على السهم:

هو مؤشر بشكل عام على الكفاءة، حيث يعبر عن مقدار ما سيناله حامل السهم العادي من أرباح بعد خصم نصيب حملة الأسهم الممتازة، ويستعمل كمؤشر ومعياري لتستفيد منه الإدارة في القرارات التي تتخذها، وارتفاع العائد على السهم الواحد يدل على كفاءة الشركة ويؤثر عادة بشكل ايجابي على سعر سهم الشركة في السوق، ويقاس بالمعادلة:

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب - توزيعات أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الاسهم العادية}}$$

ثالثاً: نسب السيولة

حيث تستخدم هذه النسب لتقييم مركز الشركة الائتماني ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، ومن أبرز النسب المستخدمة:

1. نسب التداول:

كلما ارتفعت هذه النسبة زادت ثقة المقرضين، لكن يتوجب ملاحظة أن السيولة الزائدة عن اللازم قد تؤثر على فرص الإستثمار ونقصها الشديد قد يعرض الشركة للعسر المالي لذا على الإدارة محاولة تحقيق التوازن في الإحتفاظ بالسيولة المناسبة، وتقاس بالمعادلة:

نسب التداول = الموجودات المتداولة
المطلوبات المتداولة

2. نسبة السيولة السريعة:

حيث تظهر قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها الأكثر سيولة والتي
يسهل تحويلها لنقدية وتقاس بالمعادلة:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون - المصاريف المدفوعة مقدما
الإلتزامات المتداولة

رابعاً: **نسب النشاط**

حيث تقيس سرعة تحويل الشركة لبعض الحسابات إلى مبيعات أو نقد، وهي مكملة لنسب
السيولة وتقيس كفاءة الشركة في إدارة ذممها والمخزون.

من أهم هذه النسب:

1. معدل دوران المخزون:

حيث يقيس مدى فعالية إدارة المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون يعتبر مؤشر جيد

ويقاس بالمعادلة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات
متوسط المخزون

2. معدل دوران الذمم المدينة:

حيث تقيس سرعة تحصيل الذمم وتحويلها لنقدية، وإرتفاع هذا المعدل يدل على كفاءة في

تحصيل الذمم المدينة ويقاس بالمعادلة:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة
متوسط الذمم المدينة

خامساً: نسب الرفع المالي

حيث تشير هذه النسب إلى مدى استخدام الشركة أموال الغير لكي تمويل أصولها، ومن هذه النسب:

1. نسبة المديونية:

ويدل ارتفاعها على ارتفاع مخاطر التمويل وعدم السداد، وتقاس بالمعادلة:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

2. نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

تقاس هذه النسبة بقسمة إجمالي الديون على حقوق الملكية، إن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن زيادة مخاطر المقرضين في حين انخفاضها يظهر مقدار من الأمان للوفاء بالالتزامات وحماية أفضل للمقرضين.

كما ذكر أعلاه فإن هنالك العديد من النسب والمؤشرات التي تستخدم لقياس وتقييم الأداء المالي للشركات، أما في هذه الدراسة فقد تم اختيار النسب التي تلائم وتحقق أهدافها، حيث تم الإعتماد في هذه الدراسة على نسب الربحية العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، هامش صافي الربح كمؤشر على الأداء المالي للشركات عينة الدراسة لأهمية هذه النسب في تحديد قدرة الشركة على توليد الأرباح واستغلال مواردها لتحقيق العوائد وتوليد الإيرادات حيث يعتبر تحقيق الربح من الأهداف الرئيسية للشركات والتي تضمن استمراريتها وبقائها، بالإضافة إلى استخدام نسبة العائد على السهم وهي من نسب السوق للدلالة على أداء الشركة من وجهة نظر المستثمرين في الأسواق المالية.

2-3 القطاع الصناعي في الأردن

يعتبر القطاع الصناعي من أهم ركائز ومكونات الإقتصاد الوطني، حيث يساهم بصورة مباشرة بحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى المساهمة الغير مباشرة عن طريق ارتباطه بالقطاعات الأخرى، ويشغل عدد من القطاعات مثل قطاع النقل، القطاع الزراعي، التأمين والبنوك وغيرها.

يتكون القطاع الصناعي من ثلاثة قطاعات فرعية هي الصناعات التحويلية، الصناعات التعدينية، قطاع الكهرباء والمياه وتلعب جميعها دور هام في الإقتصاد الوطني.

يصنف قانون الصناعة المنشآت الصناعية إلى مؤسسات صناعية ومؤسسات حرفية حسب عدد العاملين ورأس المال (جمعية المستثمرين الأردنية، 2022).

يؤدي القطاع الصناعي دور هام في التشغيل حيث يعمل به حوالي 250 ألف معظمهم من الأردنيين في حوالي 18 ألف منشأة صناعية في مختلف المحافظات، أي حوالي 21% من القوى العاملة الأردنية.

يساهم القطاع الصناعي كذلك بزيادة احتياطيات المملكة من العملة الأجنبية وبالتالي تعزيز سعر صرف الدينار إذ يستحوذ القطاع الصناعي على حوالي 90% من إجمالي الصادرات وقد حقق خلال العام 2019 نمواً بما يقارب 10% ويصل إلى حوالي 140 دولة مما يدل على ما تتمتع به المنتجات الصناعية من جودة ومواصفات عالية.

بالإضافة إلى أن قطاع الصناعة جاذب للإستثمار حيث استحوذ على حوالي 70% من الإستثمارات في العقد الماضي (غرفة صناعة الأردن، 2022).

إن القطاع الصناعي في الأردن مستمر ويمتلك العديد من الفرص والقدرة على تحقيق معدلات نمو مستقرة من حيث مساهمته في كمية الإنتاج والتشغيل، عدد الشركات، حجم الصادرات، ما يعكس فرص هامة أمامه للتوسع والنمو (جمعية البنوك في الأردن، 2022).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة

في هذا المبحث يتم عرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، مقسمة إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية بالإضافة إلى ما يميز هذه الدراسة.

2-4-1 الدراسات باللغة العربية

دراسة (بني عطية وبني أحمد، 2022) بعنوان: "الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وأثره على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الأردنية المُدرجة في بورصة عمان".

هدفت الدراسة للتعرف على مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وأثر ذلك الإفصاح على جودة التقارير المالية وذلك للشركات المساهمة العامة المُدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة وزعت على (50) شركة مساهمة وبمعدل (3) استبانات لكل شركة أي تم توزيع (150) استبانة تم استرداد (122) منها استخدمت في التحليل الإحصائي، وتكونت وحدة المعاينة من المدراء الماليين، رؤساء أقسام المحاسبة والمحاسبين العاملين في تلك الشركات.

توصلت الدراسة إلى أن الشركات الأردنية تفصح في تقاريرها المالية عن الأصول غير الملموسة، وتوصلت أيضا لوجود أثر لذلك الإفصاح على جودة التقارير المالية متمثلاً في الملائمة والتمثيل الصادق وذلك وفق رأي أفراد عينة البحث.

دراسة (عبد الرحمن والجهنى، 2021) بعنوان: "أثر الموجودات غير الملموسة على الأداء المالي: شركات المواد الأساسية السعودية".

هدفت الدراسة لفحص تأثير الأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات مقاسا بالعائد على الأصول، العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية وذلك لعينة مكونة من (5) شركات في قطاع المواد الأساسية المدرجة في سوق المال السعودي وهي (سابق، معادن، التصنيع، كيان السعودية، سبكييم السعودية) حيث تم استخدام البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات وذلك عن الأعوام من 2011 - 2018، وتم قياس المتغير المستقل من خلال قيم الأصول غير الملموسة المفصح عنها في القوائم المالية للشركات مقسومة على إجمالي الأصول.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاسا بالعائد على السهم، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للشركات عينة الدراسة، وقد أوصت الدراسة الشركات المساهمة السعودية بزيادة إستثماراتها في الأصول غير الملموسة وذلك لأثرها على رفع الأداء المالي كما أوصت بزيادة الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في البيانات المالية.

دراسة (ياسين وآخرون، 2021) بعنوان: "أثر الموجودات غير الملموسة في الأداء المالي للبنوك القطرية المدرجة في بورصة الدوحة".

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير الأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، ونسبة المديونية وذلك للبنوك القطرية المدرجة في بورصة الدوحة وعددها (6) بنوك حيث تم إستخدام البيانات المالية المنشورة لتلك البنوك وذلك عن الفترة من 2014 - 2019، وتم قياس المتغير المستقل من خلال قيم الأصول غير الملموسة المفصح عنها في القوائم المالية للشركات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، ونسبة المديونية للبنوك عينة البحث، وكان الأثر الأكبر للأصول غير الملموسة على العائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها زيادة إهتمام إدارة البنوك بالإستثمار في الأصول غير الملموسة حتى ينعكس ذلك على الأداء المالي.

دراسة (عبدالله، 2020) بعنوان: "أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة (المواقع الإلكترونية) في تحسين الأداء المالي - بحث تطبيقي بين عينة من المصارف التجارية العراقية".

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير الإفصاح في التقارير المالية عن المواقع الإلكترونية (كأصل غير ملموس) على الربحية للمصارف التجارية مقاسة بالعائد على الاستثمار والعائد على الأصول وعلى نسبة المديونية وكذلك على قيمة المصارف التجارية مقاسة بمؤشر Tobin Q والقيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وذلك لعينة من المصارف التجارية العراقية المُدرجة في سوق العراق المالي وعددها (3) مصارف، لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام البيانات المالية للفترة من تاريخ امتلاك الموقع والسنة التي تليها بالإضافة لإستخدام أسلوب المقابلة والملاحظة الشخصية ايضاً، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية على مؤشرات نسب الربحية متمثلة في العائد على الأصول والعائد على الاستثمار، وعلى نسبة المديونية، وكذلك لم يوجد أثر على قيمة المصارف مقاسة بالقيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر Tobin Q، أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها زيادة إهتمام المصارف عينة البحث بالمواقع الإلكترونية كمنصات تقدم خدمات بنكية إلكترونية ومصدر لتحقيق الدخل.

دراسة (الدغيم، 2019) بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة وأثره على الأداء المالي لدى الشركات المساهمة الكويتية للفترة 2012 - 2016 في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 38".

هدفت الدراسة لمعرفة أثر الأصول غير الملموسة (مقسمة إلى الشهرة، براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق الإمتياز، حقوق النشر، تكاليف تطوير برامج الحاسوب، تكاليف التأسيس وتحسينات الأصول المستأجرة) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وذلك من خلال جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي، حيث تكون مجتمع الدراسة من (175) شركة في حين شملت عينة الدراسة (91) شركة وذلك عن الفترة من 2012 - 2016.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من الشهرة، العلامة التجارية، براءات الإختراع، تكاليف التأسيس كل على حدا على الأداء المالي للشركات عينة البحث، بينما لم يوجد أثر على الأداء المالي لكل من حقوق النشر، حقوق الإمتياز، تكاليف تطوير البرامج الحاسوبية، والتحسينات على الأصول المستأجرة، وأوصت الدراسة الشركات بزيادة الإهتمام بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة وزيادة الإستثمار فيها لتحسين الأداء المالي.

دراسة (الصمادي، 2019) بعنوان: "أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية".

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير الأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول، العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية، وذلك للشركات المساهمة الخدمية المدرجة في بورصة عمّان، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية المنشورة للشركات، حيث شكل مجتمع الدراسة (57) شركة بينما شكلت عينة الدراسة (55) شركة، عن الفترة من 2013 - 2017، وتم

إستخدام نسبة المديونية وحجم الشركة كمتغيرات ضابطة وتم قياس المتغير المستقل من خلال قيم الأصول غير الملموسة المفصح عنها في القوائم المالية للشركات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية للأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول، العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية للشركات عينة الدراسة، وأوصت الدراسة الشركات الخدمية بزيادة الإفصاح عن الأصول غير الملموسة والإستثمار فيها لرفع أدائها المالي.

دراسة (الشبيب وأحمد، 2018) بعنوان: "أثر الأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية في البنوك الأردنية المُدرجة في بورصة عمّان".

هدفت الدراسة لقياس أثر الأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية، وذلك للبنوك الأردنية المُدرجة في بورصة عمّان، حيث تم تحليل محتوى البيانات المالية المنشورة لهذه البنوك وعددها (14) بنك خلال الفترة من 2006 – 2015، وتم قياس الأصول غير الملموسة من خلال قيمها المفصح عنها في القوائم المالية للبنوك.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية بينما أظهرت وجود أثر سلبي للأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية من العمليات التمويلية والاستثمارية للبنوك عينة الدراسة، وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها زيادة إهتمام البنوك الأردنية بالإستثمار في الأصول غير الملموسة لينعكس على صافي تدفقاتها النقدية التشغيلية.

دراسة (النجار، 2017) بعنوان: "أثر كل من الإستثمار في الأصول غير الملموسة والأداء المالي والسياسة المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المُدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة لاختبار أثر الإستثمار في الأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، نسبة التداول ومعدل دوران الأصول، وعلى السياسة المالية مقاسة بنسبة الدين إلى حقوق الملكية ونسبة توزيع الأرباح، وهدفت أيضاً إلى إختبار أثر الإستثمار في الأصول غير الملموسة والسياسة المالية والأداء المالي معاً على قيمة المنشآت باستخدام نموذج Tobin Q، وتم قياس الإستثمار في الأصول غير الملموسة من خلال طرح القيمة الدفترية لحقوق الملكية من قيمتها السوقية، وذلك لعينة مكونة من (34) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين ومن خلال البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات عن الفترة من 2006 – 2014.

توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن الإستثمار في الأصول غير الملموسة والأداء المالي والسياسات المالية تؤثر بشكل جوهري وإيجابي على القيمة السوقية للشركات عينة البحث، ويختلف الأثر تبعاً للقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وقد أوصت الدراسة الشركات بزيادة إستثماراتها في الأصول غير الملموسة مما يدعم قيمتها السوقية.

دراسة (كشكو، 2016) بعنوان: "مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المُدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة للتعرف على مدى إفصاح الشركات الفلسطينية المُدرجة في بورصة فلسطين عن الأصول غير الملموسة في تقاريرها المالية، ودور هذا الإفصاح في خدمة مستخدمي التقارير، بالإضافة إلى دراسة معايير المحاسبة الدولية الخاصة بمعالجة الأصول غير الملموسة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على تحليل محتوى القوائم المالية للشركات المُدرجة في بورصة فلسطين وعددها (49) شركة حيث شكلت مجتمع الدراسة موزعة على خمسة قطاعات هي (البنوك والخدمات المالية، التأمين، الصناعة، الخدمات، الإستثمار) بينما تمثلت عينة الدراسة بـ (21) شركة أفصحت عن الأصول غير الملموسة لديها، وذلك عن الأعوام من 2010 – 2014. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأصول غير الملموسة ظهرت في (4) قطاعات هي (البنوك، الخدمات، الصناعة، الإستثمار) بينما لم تظهر في قطاع التأمين. كما أظهرت أيضا أن معظم الشركات الفلسطينية أفصحت بشكل كافي وقوائم مستقلة عن الأصول غير الملموسة لديها بينما اكتفى البعض بوجودها في سياق القوائم كما في قطاع الإستثمار، وأوصت الدراسة الشركات الفلسطينية في بورصة فلسطين بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة بطريقة مفصلة ومستقلة بما يمنع تضليل مستخدمين القوائم المالية.

دراسة (المساعد، 2016) بعنوان: "أثر الأصول غير الملموسة على الربحية في البنوك الأردنية المُدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الأصول غير الملموسة على الربحية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية، العائد على السهم والعائد على الاصول، وذلك للبنوك الأردنية المُدرجة في بورصة عمان، حيث تكونت عينة الدراسة من (14) بنك، وقد تم تجميع البيانات اللازمة من القوائم المالية المنشورة للبنوك وذلك عن الفترة من 2006 – 2015، وتم قياس المتغير المستقل من خلال قيم الأصول غير الملموسة المفصّل عنها في القوائم المالية للبنوك مقسومة على إجمالي الأصول.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للأصول غير الملموسة على العائد على السهم، بينما لم يوجد أثر للأصول غير الملموسة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنوك عينة البحث، وقد أوصت الدراسة بزيادة الإهتمام بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة والإستثمار فيها لزيادة الأثر على الربحية.

2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Zelalem & Abebe, 2022) بعنوان:

"Does Intangible Assets Affect the Financial Performance & Policy of Commercial Banks in the Emerging Market?"

هدفت الدراسة لفحص تأثير الأصول غير الملموسة على الأداء المالي والسياسة المالية للبنوك التجارية في أثيوبيا وعددها (17) بنك وذلك من خلال البيانات المالية المنشورة لتلك البنوك عن الأعوام من 2017-2020، وقد تم قياس المتغير المستقل من خلال قيم الأصول غير الملموسة المفصّل عنها في القوائم المالية للبنوك مقسومة على إجمالي الأصول وإستخدام كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي، والدين لقياس السياسة المالية، فيما استخدم حجم الشركة والسيولة كمتغيرات ضابطة.

توصلت الدراسة إلى أن الأصول غير الملموسة لها تأثير إيجابي على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتأثير سلبي على السياسة المالية مقاسة بالدين للبنوك عينة البحث، وبناء على النتائج أوصت الدراسة مدراء ومجالس إدارة البنوك التجارية بالإستثمار بشكل مناسب في الأصول غير الملموسة وذلك لتحقيق التنمية المستدامة وتعظيم ثروة المستثمرين.

دراسة (Innocent, Nwannebuiké & Effiong, 2022) بعنوان:

"Empirical Review of Intangible Assets on Financial Performance of Listed Oil & Gas Sector in Nigeria"

هدفت الدراسة لفحص تأثير الأصول غير الملموسة مقاسة باللوغاريتم الطبيعي لها على الأداء المالي مقاساً بكل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال المستخدم، واعتبار كل من حجم الشركة والرافعة المالية متغيرات ضابطة، وذلك لشركات النفط

والغاز في نيجيريا وعددها الكلي (13) شركة استخدم منها (4) شركات فقط في هذه الدراسة، وتم استخدام البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات عن الأعوام من 2009 – 2018.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي غير هام للأصول غير الملموسة على كل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال المستخدم للشركات عينة الدراسة. وقد أوصت الدراسة الشركات النيجيرية بزيادة استخدام وتسجيل الأصول غير الملموسة وذلك لتحسين الأثر على الأداء المالي.

دراسة (Opu, Mahfud., Dewi & Mapp., 2021) بعنوان:

"The effect of Intangible Asset, Capacity of Financial Resource & Regulation. Evidence from Financial Performance of Small Business Firms".

هدفت الدراسة لتحليل وفحص أثر كل من الأصول غير الملموسة، الموارد المالية والتعليمات واللوائح على الأداء المالي للشركات الصغيرة في مدينة باليكبابان في أندونيسيا، تم جمع البيانات للدراسة من خلال توزيع (80) استبانة على رواد الأعمال الصغيرة وتم استخدام تحليل الانحدار والتحليل الوصفي بواسطة برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة لوجود أثر للأصول غير الملموسة والتعليمات واللوائح على الأداء المالي للشركات الصغيرة بينما لم يوجد أثر للموارد المالية.

دراسة (Aguiar, Tortoli, Figari & Junior, 2021) بعنوان:

"Analysis of the Influence of Intangible Assets on the Performance of Brazilian Companies".

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين الأصول غير الملموسة والأداء للشركات في البرازيل، لتحقيق أهداف الدراسة تم الإستعانة بالبيانات المالية لـ (30) شركة عامة للسنوات من 2012-

2016، وتم تقسيم الشركات بواسطة مؤشرات إحصائية إلى مجموعتين مجموعة تستخدم الأصول غير الملموسة بكثافة بينما تستخدم المجموعة الأخرى الأصول الملموسة بكثافة، وذلك لمقارنة الأداء لكل منهما، وقد تم استخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، الهامش التشغيلي، العائد على السهم والقيمة السوقية المضافة لقياس الأداء للشركات عينة الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تستخدم الأصول غير الملموسة بكثافة قدمت أداءً أعلى في معظم المؤشرات والسنوات بإستثناء نسبة العائد على السهم حيث لم يوجد أثر ذا دلالة إحصائية.

دراسة (Hasprova, Brabec & Rozkovec, 2019) بعنوان:

"The Influence of Intangible Assets on Company Performance"

هدفت الدراسة لتحليل الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وفحص العلاقة بين الأصول غير الملموسة المفصح عنها والأداء المالي لشركات من عدة مناطق من جمهورية التشيك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل البيانات المالية لعدد (126) شركة من الشركات الكبيرة وذلك عن الفترة من 2010 – 2015.

وتم استخدام الأصول غير الملموسة المفصح عنها بالقوائم المالية لقياس المتغير المستقل واستخدام كل من المبيعات، الإيرادات بعد الضرائب، الإيرادات قبل الفوائد والضرائب، والإيرادات قبل الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء كنسب لقياس الأداء المالي للشركات، أظهرت نتائج الدراسة أن الأصول غير الملموسة التي أفصحت عنها الشركات كانت مختلفة على مدار السنوات، وأظهرت أيضا الأثر الايجابي للأصول غير الملموسة على أداء الشركات وفقا للنسب المستخدمة.

دراسة (Kaymaz, Yilmaz & Kaymaz, 2019) بعنوان:

"The Impact of Intangible Factors on Profitability: Evidence from Corporations traded at Muscat Securities Market in Oman"

هدفت الدراسة لمعرفة إن كان هنالك أثر للأصول غير الملموسة الموجودة لدى الشركات على أدائها المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإستعانة بالبيانات المالية لعدد (54) شركة غير مالية مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية وذلك عن الأعوام من 2013 – 2017، ولقياس المتغير المستقل تم إستخدام قيمة الأصول غير الملموسة المفصح عنها في المركز المالي للشركات بالإضافة إلى بعض المصاريف التي لا ترسمل لكن تم أخذها بعين الإعتبار مثل مصاريف البحث والتطوير، الإعلان، والموظفين، وتم إستخدام كل من نسبة هامش مجمل الربح، هامش الربح قبل الفوائد والضرائب، هامش صافي الربح والعائد على الأصول لقياس الأداء المالي للشركات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير هام إيجابي للأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات بشكل عام، وأوصت الدراسة الشركات بزيادة الاستثمار في الأصول غير الملموسة وذلك لتحسين نسب الربحية لديها والحصول على ميزة تنافسية.

دراسة (Jerman & Jankovic, 2018) بعنوان:

"The Importance of Intangible Assets in the Hotel Industry: the Case of Croatia & Slovenia"

هدفت الدراسة إلى تحليل أهمية الأصول غير الملموسة بالنسبة للفنادق في كرواتيا وسلوفينيا، بالإضافة إلى دراسة تأثير الأصول غير الملموسة على ربحية هذه الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل البيانات المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة وعددها تقريبا 700 شركة وذلك عن الأعوام من 2011 – 2015، وتم قياس متغير الدراسة المستقل من خلال قيم الأصول غير

الملموسة المفصح عنها في القوائم المالية للشركات مقسومة على صافي الأصول، بينما تم قياس الربحية باستخدام نسبة العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح. أظهرت نتائج الدراسة قلة إفصاح الفنادق عينة الدراسة عن الأصول غير الملموسة في قوائمها المالية، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين الأصول غير الملموسة والربحية، وأشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من تأكيد الكثير من الدراسات على أهمية الأصول غير الملموسة فإن المعلومات المتاحة عنها في البيانات المالية للفنادق عينة الدراسة محدودة جدا.

دراسة (Zhang, 2017) بعنوان:

"Relationship between Intangible Assets & Financial Performance of Listed Telecommunication Firms in China Based on Empirical Analysis".

هدفت الدراسة لفحص تأثير الأصول غير الملموسة على أداء الشركات المالي وذلك لعينة مكونة من (17) شركة من شركات الإتصالات في الصين وباستخدام البيانات المالية لتلك الشركات وذلك عن الأعوام من 2014 – 2016.

لقياس المتغير المستقل تمت قسمة الأصول غير الملموسة على إجمالي الأصول بينما تم استخدام نسبة العائد على الأصول لقياس الأداء المالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن للأصول غير الملموسة تأثير هام وإيجابي على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول للشركات عينة الدراسة.

دراسة (Mendoza, 2017) بعنوان:

"Relationship between Intangible Assets and Cash Flows an Empirical Analysis of Publicly Listed Corporations in the Philippines"

هدفت الدراسة لفحص تأثير الأصول غير الملموسة المفصح عنها بالقوائم المالية على التدفقات النقدية وذلك لـ (140) شركة عامة في الفلبين، ومن خلال البيانات المالية المنشورة لهم عن الأعوام من 2010 – 2013.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير هام للأصول غير الملموسة على إجمالي التدفقات النقدية، وعلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية كل على حدا، وبينت الدراسة أيضا أن التأثير ليس متشابه لجميع القطاعات ويختلف من قطاع لآخر، وأوصت الدراسة بتوسيع البحث في موضوع الدراسة مستقبلا واقترحت أن تشمل الدراسات لاحقا كل قطاع على حدا.

دراسة (Li & Wang, 2014) بعنوان:

"Impact of Intangible Assets on Profitability of Hong Kong Listed Information Technology Companies"

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين الأصول غير الملموسة والأداء المالي لشركات تكنولوجيا المعلومات المُدرجة في السوق المالي في هونج كونج وعددها (92) شركة، وذلك من خلال البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات عن السنوات من 2008 – 2012، لتحقيق أهداف الدراسة تم قياس الأصول غير الملموسة من خلال ثلاثة أنواع من البيانات وهي مصاريف البحث والتطوير، التدريب على المبيعات ومنافع الموظفين، بينما تم استخدام العائد على الأصول لقياس الأداء المالي، واستخدام إجمالي الأصول وصافي الربح كمتغيرات ضابطة.

أظهرت نتائج الدراسة أن كل من مصاريف البحث والتطوير والتدريب على المبيعات كان لهم أثر إيجابي على الأداء المالي بينما لم يوجد أثر لمنافع الموظفين.

ملخص الدراسات السابقة

الجدول (1)

ملخص الدراسات السابقة باللغة العربية

الباحث / عنوان الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم نتائج الدراسة	الإستفادة من الدراسة
بني عطية وبنو أحمد (2022): "الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وأثره على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الأردنية المُدرجة في بورصة عمّان"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: جودة التقارير المالية (الملائمة والتمثيل الصادق)	يوجد أثر للإفصاح عن الأصول غير الملموسة على جودة التقارير المالية (الملائمة والتمثيل الصادق)	صياغة الأدب النظري
(عبد الرحمن والجهني، 2021): "أثر الموجودات غير الملموسة على الأداء المالي: شركات المواد الأساسية السعودية"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الأصول العائد على السهم العائد على حقوق الملكية	يوجد أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية	قياس متغيرات الدراسة
(ياسين وآخرون، 2021): "أثر الموجودات غير الملموسة في الأداء المالي للبنوك القطرية المُدرجة في بورصة الدوحة"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الأصول العائد على السهم العائد على حقوق الملكية نسبة المديونية	يوجد أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية ونسبة المديونية	صياغة الأدب النظري
(عبد الله، 2020): "أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة (المواقع الإلكترونية) في تحسين الأداء المالي - بحث تطبيقي بين عينة من المصارف التجارية العراقية"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الاستثمار العائد على الأصول نسبة المديونية Tobin Q القيمة الاقتصادية المضافة	عدم وجود أثر للأصول غير الملموسة على كل من العائد على الاستثمار، العائد على الأصول، نسبة المديونية، TobinQ والقيمة الاقتصادية المضافة	بناء الفكرة العامة للدراسة

الباحث / عنوان الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم نتائج الدراسة	الإستفادة من الدراسة
(الدغيم، 2019): "الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة وأثره على الأداء المالي لدى الشركات المساهمة الكويتية للفترة 2012 - 2016 في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 38"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية العائد على الأصول	يوجد أثر لعدة أنواع من الأصول غير الملموسة كل على حدا على الأداء المالي للشركات عينة البحث بينما لم يوجد أثر لأنواع أخرى	بناء أنموذج الدراسة
(الصمادي، 2019): "أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الأصول العائد على السهم العائد على حقوق الملكية المتغيرات الضابطة: نسبة المديونية حجم الشركة	وجود أثر للأصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول، العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية	بناء أنموذج الدراسة
(الشبيب وأحمد، 2018): "أثر الأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية العمليات التمويلية العمليات الإستثمارية	وجود أثر إيجابي للأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية بينما وجد أثر سلبي للأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية من العمليات التمويلية والإستثمارية	صياغة الأدب النظري
(النجار، 2017): "أثر كل من الإستثمار في الأصول غير الملموسة والأداء المالي والسياسة المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الأصول نسبة التداول معدل دوران الأصول نسبة الدين نسبة توزيع الارباح Tobin Q	الإستثمار في الأصول غير الملموسة والأداء المالي والسياسات المالية تؤثر بشكل جوهري وإيجابي على القيمة السوقية للشركات	صياغة الأدب النظري

الباحث / عنوان الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم نتائج الدراسة	الإستفادة من الدراسة
(كشكو، 2016): "مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين"	-	معظم الشركات الفلسطينية أفصحت بشكل كافي وبقوائم مستقلة عن الأصول غير الملموسة لديها بينما اكتفى البعض بوجودها في سياق القوائم	صياغة الأدب النظري
دراسة (المساعد، 2016): "أثر الأصول غير الملموسة على الربحية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية العائد على السهم العائد على الاصول	وجود أثر إيجابي للأصول غير الملموسة على العائد على السهم، بينما لم يوجد أثر للأصول غير الملموسة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية	بناء أنموذج الدراسة

الجدول (2)

ملخص الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الباحث / عنوان الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم نتائج الدراسة	الإستفادة من الدراسة
Zelalem & Abebe,) :(2022 "Does Intangible Assets Affect the Financial Performance & Policy of Commercial Banks in the Emerging Market?"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية الدين متغيرات ضابطة: حجم الشركة السيولة	لأصول غير الملموسة تأثير إيجابي على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتأثير سلبي على السياسة المالية مقاسة بالدين	قياس متغيرات الدراسة
Innocent, Nwanne., &) :(Effiong, 2022 "Empirical Review of Intangible Assets on Financial Performance of Listed Oil & Gas Sector in Nigeria"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية العائد على رأس المال المستخدم متغيرات ضابطة: حجم الشركة الرافعة المالية	وجود تأثير إيجابي غير هام للأصول غير الملموسة على كل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال المستخدم	قياس متغيرات الدراسة
Opu, Mahfud., Dewi &) :(Mapp., 2021 "The effect of Intangible Asset, Capacity of Financial Resource & Regulation. Evidence from Financial Performance of Small Business Firms"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة الموارد المالية التعليمات واللوائح المتغير التابع: الأداء المالي	يوجد أثر للأصول غير الملموسة والتعليمات واللوائح على الأداء المالي للشركات الصغيرة، بينما لم يوجد أثر للموارد المالية	بناء الفكرة العامة للدراسة

الباحث / عنوان الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم نتائج الدراسة	الإستفادة من الدراسة
(Aguiar, Tortoli, Figari & Junior, 2021) "Analysis of the Influence of Intangible Assets on the Performance of Brazilian Companies"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على حقوق الملكية العائد على الأصول الهامش التشغيلي العائد على السهم القيمة السوقية المضافة	وجد أن الشركات التي تستخدم الأصول غير الملموسة بكثافة قدمت أداء أعلى في معظم المؤشرات والسنوات بإستثناء نسبة العائد على السهم	صياغة الأدب النظري
(Hasprova, Brabec & Rozkovec, 2019) "The Influence of Intangible Assets on Company Performance"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: المبيعات الإيرادات بعد الضرائب الإيرادات قبل الفوائد والضرائب الإيرادات قبل الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء	وجود أثر ايجابي للأصول غير الملموسة على أداء الشركات وفقاً للنسب المستخدمة	صياغة مشكلة الدراسة
(Kaymaz, Yilmaz & Kaymaz, 2019) "The Impact of Intangible Factors on Profitability: Evidence from Corporations traded at Muscat Securities Market in Oman"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: هامش مجمل الربح هامش الربح قبل الفوائد والضرائب هامش صافي الربح العائد على الأصول	وجود تأثير هام إيجابي للأصول غير الملموسة على الأداء المالي للشركات بشكل عام	بناء أنموذج الدراسة
(Jerman & Jankovic, 2018) "The Importance of Intangible Assets in the Hotel Industry: the Case of Croatia & Slovenia"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية هامش صافي الربح	عدم وجود علاقة ذات دلالة بين الأصول غير الملموسة ومؤشرات الربحية المستخدمة	بناء أنموذج الدراسة

الباحث / عنوان الدراسة	متغيرات الدراسة	أهم نتائج الدراسة	الإستفادة من الدراسة
(Zhang, 2017): "Relationship between Intangible Assets & Financial Performance of Listed Telecommunication Firms in China Based on Empirical Analysis"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: العائد على الأصول	وجد أن للأصول غير الملموسة تأثير هام وإيجابي على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول	قياس متغيرات الدراسة
(Mendoza, 2017): "Relationship between Intangible Assets and Cash Flows an Empirical Analysis of Publicly Listed Corporations in the Philippines"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة المتغير التابع: التدفقات النقدية من: الأنشطة التشغيلية الأنشطة الإستثمارية الأنشطة التمويلية	وجود تأثير هام للأصول غير الملموسة على إجمالي التدفقات النقدية، وعلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية كل على حدا	صياغة الأدب النظري
(Li & Wang, 2014): "Impact of Intangible Assets on Profitability of Hong Kong Listed Information Technology Companies"	المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة: مصاريف البحث والتطوير التدريب على المبيعات منافع الموظفين المتغير التابع: العائد على الأصول متغيرات ضابطة: اجمالي الأصول صافي الربح	أظهرت النتائج أن كل من مصاريف البحث والتطوير والتدريب على المبيعات كان لهم أثر ايجابي على الأداء المالي بينما لم يوجد أثر لمنافع الموظفين	بناء الفكرة العامة للدراسة

2-4-3 ما يميز هذه الدراسة

من خلال الرجوع للدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تعتبر امتداداً لها من حيث تناول الأصول غير الملموسة و أثرها على الأداء المالي، إلا أنه - حسب علم الباحثة - فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة فيما يلي:

1. طبيعة مجتمع وعينة الدراسة حيث أن معظم الدراسات السابقة تناولت أثر الأصول غير الملموسة على قطاعات أخرى مثل البنوك، شركات الخدمات وشركات الإتصالات والتكنولوجيا مثل دراسة (الصمادي، 2019) ودراسة (المساعد، 2016) وكذلك في قطاعات وبلدان أخرى مختلفة مثل دراسة (عبدالرحمن والجهني، 2021)، دراسة (Zelalem & Abebe, 2022)، دراسة (Zhang, 2017) ودراسة (الدغيم، 2019) بينما تم تطبيق هذه الدراسة على القطاع الصناعي في الاردن حيث يتطلب موضوع الدراسة المزيد من البحث في مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق.

2. استخدام هذه الدراسة عدة متغيرات كمؤشرات لقياس الأداء المالي وهي العائد على السهم، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح.

3. حداثة هذه الدراسة واختلاف الفترة التي تغطيها البيانات الخاصة بها حيث تغطي الفترة من

2011 وحتى 2020.

الفصل الثالث منهجية الدراسة

تمهيد

- 1-3 منهج البحث المستخدم.
- 2-3 مجتمع الدراسة.
- 3-3 عينة الدراسة.
- 4-3 أداة الدراسة.
- 5-3 متغيرات الدراسة.
- 6-3 النموذج القياسي للدراسة.
- 7-3 مصادر جمع البيانات.
- 8-3 المعالجة الإحصائية المستخدمة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

تمهيد

يستعرض هذا الفصل منهجية البحث المستخدمة ويبين مجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة، ويتناول كذلك طرق قياس متغيرات الدراسة والنموذج القياسي للدراسة، ويتضمن أيضاً مصادر جمع البيانات والمعالجة الإحصائية التي استخدمتها الدراسة.

3-1 منهج البحث المستخدم

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي حيث يصف الواقع أو الظاهرة وصفاً دقيقاً كميًا أو نوعيًا، فالتعبير النوعي يصف ويوضح خصائص الظاهرة، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها وصولاً إلى نتائج أو تعميمات تساعد في فهم واقع الظاهرة أو المشكلة (الشرييني وآخرون، 2013)، واعتمدت كذلك الدراسة في إجراءها على المنهج الإستدلالي (التحليلي) حيث يهتم بالطرق التي تستدل على وجود نتائج في المجتمع الإحصائي، عن طريق عينات مسحوية تمثل هذا المجتمع ومن ثم استخراج البيانات بشكل كمي والغرض من هذا المنهج تشكيل قاعدة بيانات يمكن من خلالها الإستدلال على خصائص أو علاقات تخص العينة، ومن ثم يتم الإستدلال على أن المجتمع الأصلي لديه نفس الخصائص، حيث تتم مهمة التفسير أساساً على التحليل الاستدلالي (صوان، 2018).

3-2 مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو المجموعة الكلية من العناصر ذات العلاقة بالمشكلة التي تسعى الدراسة لتعميم النتائج عليها، وتألف مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لغاية (2020/12/31) والبالغ عددها (32) شركة (بورصة عمان، 2022).

3-3 عينة الدراسة

تم الإعتماد على الأسس التالية لتحديد عينة الدراسة:

1. أن تكون الشركة مدرجة في بورصة عمان ومطابقة لمتطلبات الدراسة من حيث الفترة الزمنية مدار بحث الدراسة وبحيث أن تكون قد استمرت في مزاولة نشاطها من عام 2011 وحتى عام 2020 حيث تم استثناء عام 2021 بسبب تأثير جائحة كورونا.
2. أن تكون الشركة قد أفصحت عن أصولها غير الملموسة وأن تتوفر عنها البيانات اللازمة والتقارير الكاملة لقياس متغيرات الدراسة حيث تم استثناء الشركات التي يوجد نقص في تقاريرها المنشورة في بورصة عمان.

وبناء عليه بلغت عينة الدراسة (9) شركات صناعية مساهمة عامة تنطبق عليها الشروط أعلاه، تندرج تحت أربعة قطاعات صناعية مختلفة هي الصناعات الهندسية والإنشائية، الأغذية والمشروبات، الصناعات الإستخراجية والتعدينية والصناعات الدوائية، وقد مثلت العينة ما نسبته (28.1%) من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد المشاهدات الإجمالية (90) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي رقم (3) أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة التي مثلت عينة الدراسة:

الجدول (3)

أسماء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية التي مثلت عينة الدراسة

القطاع الصناعي	اسم الشركة
الصناعات الهندسية والإنشائية	العربية لصناعة المواسير المعدنية
الأغذية والمشروبات	الإستثمارات العامة
الأغذية والمشروبات	سنيورة للصناعات الغذائية
الصناعات الإستخراجية والتعدينية	مناجم الفوسفات الأردنية
الصناعات الإستخراجية والتعدينية	البوتاس العربية
الصناعات الإستخراجية والتعدينية	اسمنت الشمالية
الصناعات الدوائية	دار الدواء للتنمية والاستثمار
الصناعات الدوائية	الحياة للصناعات الدوائية
الصناعات الدوائية	فيلادلفيا لصناعة الأدوية

3-4 أداة الدراسة

أداة الدراسة هي الوسيلة التي تم استخدامها لجمع البيانات اللازمة عن المتغير المستقل (الأصول غير الملموسة)، والمتغير التابع (الأداء المالي) وأبعاده وهي (العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الربح والعائد على الأصول) وقد تم الإعتماد على التقارير السنوية والقوائم المالية المنشورة على الموقع الرسمي لبورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام (2011) إلى عام (2020) كأداة رئيسية لجمع البيانات.

3-5 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: الأصول غير الملموسة.

المتغير التابع: الأداء المالي مقاسا بالعائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، هامش

صافي الربح والعائد على الأصول.

الجدول (4)
متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير	نوعه	طريقة قياسه	المصدر
الأصول غير الملموسة	مستقل	نسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالي الأصول	(Zhang,2017) (المساعد، 2016)
الأداء المالي	تابع	صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ÷ عدد الأسهم العادية	كما ورد في التقارير المنشورة على موقع بورصة عمان
		صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع حقوق المساهمين	كما ورد في التقارير المنشورة على موقع بورصة عمان
		صافي الربح بعد الضريبة ÷ المبيعات	كما ورد في التقارير المنشورة على موقع بورصة عمان
		صافي الربح بعد الضرائب ÷ مجموع الأصول	كما ورد في التقارير المنشورة على موقع بورصة عمان
العائد على السهم (EPS)			
العائد على حقوق الملكية (ROE)			
هامش صافي الربح (PM)			
العائد على الأصول (ROA)			

تم احتساب نسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالي الأصول بالإعتماد على البيانات الواردة في القوائم المالية المنشورة للشركات عينة الدراسة، حيث قامت تلك الشركات بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة في صلب القوائم المالية كبنود مستقلة ضمن الأصول غير المتداولة بمسمى الأصول غير الملموسة، أو الشهرة كما لدى شركة اسمنت الشمالية، وشركة مناجم الفوسفات الأردنية عن العامين 2011 و2012، أو حقوق الإستخدام كما لدى شركة البوتاس العربية، أما النسب المالية التي تمثل الأداء المالي للشركات عينة الدراسة فقد تم إستخراجها مباشرة من التقارير المنشورة على موقع بورصة عمان.

3-6 النموذج القياسي للدراسة

هدفت الدراسة إلى إختبار النماذج القياسية والتي تمثل العلاقة بين الأصول غير الملموسة

ومؤشرات الأداء المالي للشركات كل على حده وفق المعادلات التالية:

$$EPS_{it} = \alpha_i + \beta_1 * \text{Intangible assets}_{it} + e_{it} \dots \dots \dots \text{model (1)}$$

$$ROE_{it} = \alpha_i + \beta_1 * \text{Intangible assets}_{it} + e_{it} \dots \dots \dots \text{model (2)}$$

$$PM_{it} = \alpha_i + \beta_1 * \text{Intangible assets}_{it} + e_{it} \dots \dots \dots \text{model (3)}$$

$$ROA_{it} = \alpha_i + \beta_1 * \text{Intangible assets}_{it} + e_{it} \dots \dots \dots \text{model (4)}$$

7-3 مصادر جمع البيانات

تضمنت مصادر البيانات التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة ما يلي:

1. المصادر الثانوية: تمثلت المصادر الثانوية بما تم مراجعته من كتب ودراسات وأبحاث

أجنبية وعربية حول موضوع الدراسة، وتم الإستعانة ببعض المواقع الإلكترونية التي خدمت الدراسة.

2. المصادر الأولية: حيث تم الحصول على البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة

للشركات الصناعية الأردنية من الموقع الإلكتروني لبورصة عمان وعن الفترة الممتدة من عام (2011) إلى عام (2020).

8-3 المعالجة الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة البيانات

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها، بعد تفريغ المؤشرات والنسب والبيانات المالية من القوائم المالية إلى جداول البرنامج، وذلك لتطبيق الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية:

أولاً: مقاييس الإحصاء الوصفي: لإستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

ثانياً: مقاييس الإحصاء الاستدلالي: تم الإعتماد على برمجة الحزم الاحصائية للعلوم

الاجتماعية (SPSS) وذلك لنتمكن من تطبيق الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية:

1. Kolmogorov-Smirnov Test: للتعرف على أن البيانات تقع ضمن التوزيع

الطبيعي أم لا.

2. Durbin-Watson Test: لإختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

الداخلة في معادلة الإنحدار وقدرة النموذج على التنبؤ.

3. الإنحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): لإختبار أثر متغير

مستقل واحد على متغير تابع واحد فقط.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد

1-4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

2-4 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

3-4 اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد

يتناول هذا الفصل نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، واختبارات صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي بالإضافة إلى عرض نتائج اختبار الفرضيات وذلك لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها.

1-4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لوصف متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من (2011-2020) وكانت النتائج كما يلي:

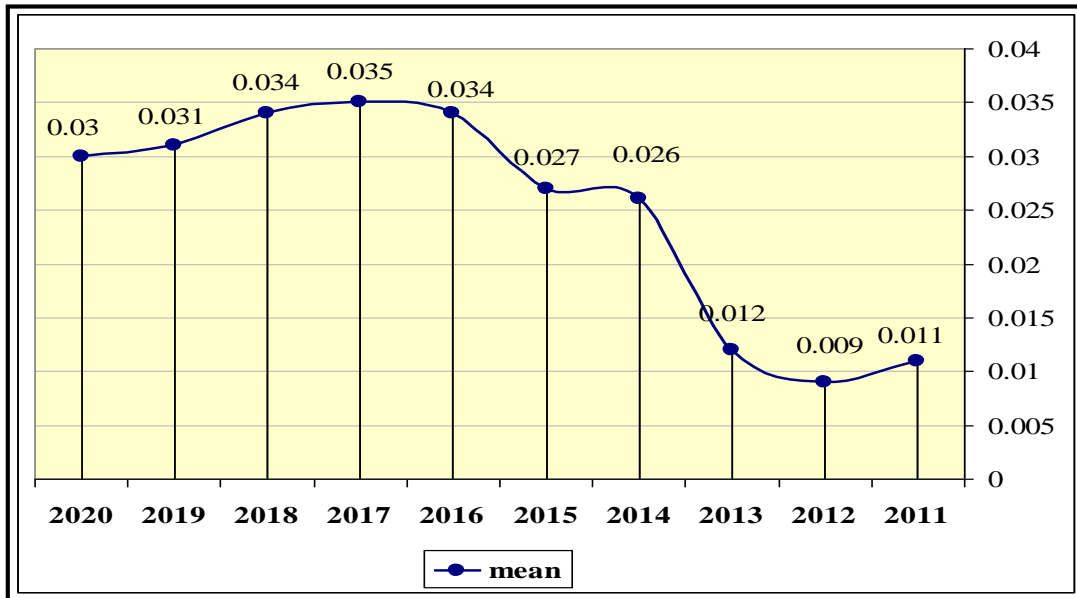
الإحصاء الوصفي للأصول غير الملموسة

الجدول (5)

الإحصاء الوصفي للأصول غير الملموسة للفترة (2011-2020)

N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	السنوات
9	0.020	0.011	0.060	0	2011
9	0.019	0.009	0.057	0	2012
9	0.019	0.012	0.052	0	2013
9	0.050	0.026	0.149	0	2014
9	0.048	0.027	0.148	0	2015
9	0.054	0.034	0.143	0	2016
9	0.053	0.035	0.144	0	2017
9	0.050	0.034	0.133	0	2018
9	0.046	0.031	0.122	0	2019
9	0.045	0.030	0.119	0	2020
90	0.042	0.025	0.149	0	المؤشر الكلي

يشير الجدول رقم (5) أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (الأصول غير الملموسة) خلال الفترة (2020-2011) بلغ (0.025) وبانحراف معياري (0.042) وبلغت أعلى قيمة (0.149) وتعود لشركة (مناجم الفوسفات) في عام (2014)، وأدنى قيمة (0) خلال تلك الفترة حيث أن بعض الأصول غير الملموسة تم إطفائها خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى أن بعض الشركات لم يكن لديها أصول غير ملموسة لبعض السنوات خاصة في بداية فترة الدراسة مما يدل على أن الإستثمار في الأصول غير الملموسة لدى الشركات في تزايد.



الشكل (2): المتوسط الحسابي للأصول غير الملموسة للفترة (2020-2011)

يتضح من الشكل (2) أعلاه أن المتوسط الحسابي لقيم نسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالي الأصول أظهرت تزايداً خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى إهتمام الشركات الصناعية عينة الدراسة بعناصر الأصول غير الملموسة والإفصاح عنها في القوائم المالية.

وعند تصنيف نسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالي الأصول حسب القطاع الصناعي

للشركات عينة الدراسة ظهرت النتائج التالية:

الجدول (6)

تصنيف نسبة الأصول غير الملموسة وفق القطاع الصناعي

N حجم العينة	Std. Deviation الانحراف المعياري	Mean المتوسط الحسابي	القطاع الصناعي
10	0.002	0.002	الصناعات الهندسية
20	0.043	0.038	الأغذية والمشروبات
30	0.057	0.037	الصناعات الإستخراجية
30	0.016	0.012	الصناعات الدوائية
90	0.042	0.024	المؤشر الكلي

وتشير قيم المتوسطات الحسابية لنسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالي الأصول أن قطاع صناعات الأغذية والمشروبات بالإضافة إلى قطاع الصناعات الإستخراجية كان لها النسبة الأكبر، ويرجع ذلك إلى أن هذه القطاعات قائمة على التكنولوجيا حيث يتطلب ذلك تحديثاً متكرراً وتطويراً في الآلات والمنتجات، وخلاف ذلك لا يمكن للشركة الإستمرار على المدى الطويل، كما أن التميز من خلال الإبتكار هو الشعار الأساسي لهذه الصناعات فمن المتوقع أن تستثمر بشكل أكبر في الأصول غير الملموسة.

كما أظهرت نتائج إختبار ANOVA-F-TEST معنوية الفروقات في نسبة الأصول غير الملموسة إلى إجمالي الأصول حسب القطاع الصناعي من خلال قيمة (F.Sig) والبالغة (0.0139) وهي أقل من (0.05) كما يوضح جدول النتائج التالي:

الجدول (7)

ANOVA-F-TEST نتائج إختبار

Method	df	Value	Probability	
Anova F-test	(3, 86)	3.749369	0.0139	
Welch F-test*	(3, 42.7347)	11.72313	0.0000	
*Test allows for unequal cell variances				
Analysis of Variance				
Source of Variation	df	Sum of Sq.	Mean Sq.	
Between	3	0.017878	0.005959	
Within	86	0.136691	0.001589	
Total	89	0.154569	0.001737	
Category Statistics				
INDUSTRY	Count	Mean	Std. Dev.	of Mean
1	10	0.001900	0.002424	0.000767
2	20	0.038450	0.042726	0.009554
3	30	0.036633	0.057086	0.010422
4	30	0.012267	0.016026	0.002926
All	90	0.025056	0.041674	0.004393

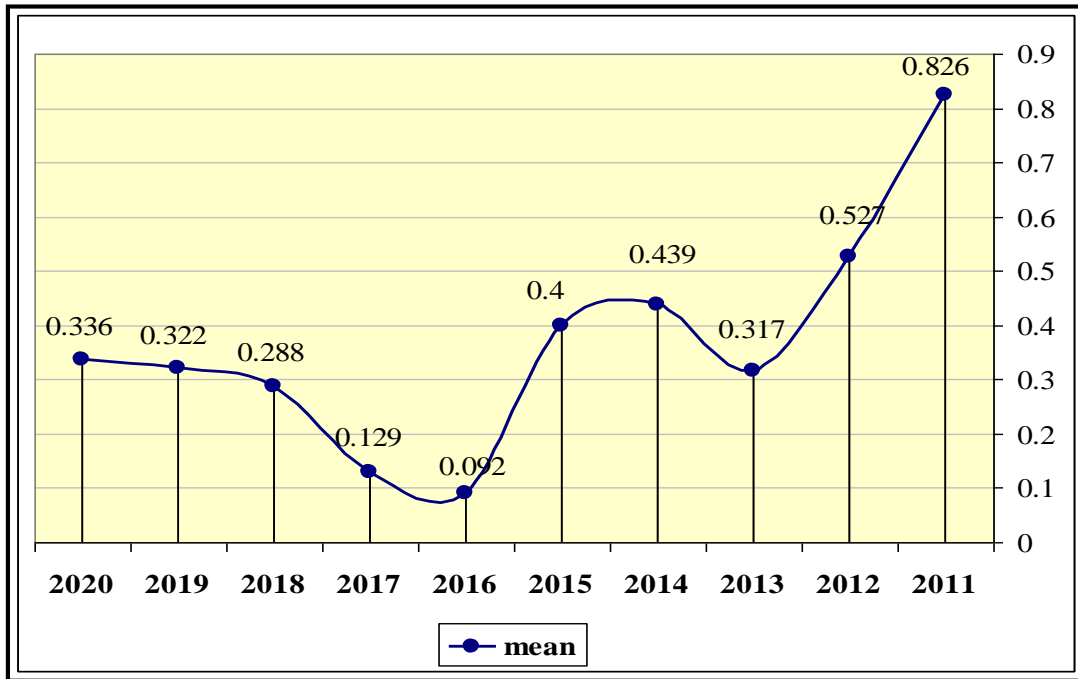
الإحصاء الوصفي للعائد على السهم (EPS):

الجدول (8)

الإحصاء الوصفي للعائد على السهم للفترة (2011-2020)

N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	السنوات
حجم العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	
9	1.530	0.826	3.600	-0.250	2011
9	0.905	0.527	2.390	-0.180	2012
9	0.476	0.317	1.570	0.020	2013
9	0.389	0.439	1.200	0.090	2014
9	0.475	0.400	1.570	-0.070	2015
9	0.485	0.092	0.750	-1.080	2016
9	0.462	0.129	1.080	-0.580	2017
9	0.507	0.288	1.500	-0.240	2018
9	0.592	0.322	1.820	-0.290	2019
9	0.472	0.336	1.520	-0.090	2020
90	0.702	0.367	3.600	-1.080	المؤشر الكلي

يشير الجدول رقم (8) أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (العائد على السهم) خلال الفترة (2020-2011) بلغ (0.367) وبانحراف معياري (0.702) وبلغت أعلى قيمة (3.60) وتعود لشركة (البوتاس العربية) في عام (2011)، وأدنى قيمة (-1.080) تعود لشركة (مناجم الفوسفات الأردنية) في عام (2016). وتشير القيم السالبة للعائد على السهم إلى أن الشركة في تلك السنة حققت خسائر (صافي الدخل سالب) وعند إحتساب نسبة العائد على السهم ظهرت بقيمة سالبة.



الشكل (3): المتوسط الحسابي للعائد على السهم للفترة (2020-2011)

كما يوضح الشكل أعلاه فإن قيم المتوسط الحسابي للعائد على السهم (EPS) خلال فترة الدراسة أظهرت إنخفاضاً خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2016 حيث بلغت أقل قيمة لمتوسط EPS (0.092) خلال عام 2016، ثم عاودت الإرتفاع بعد ذلك لتصل إلى (0.336) عام 2020.

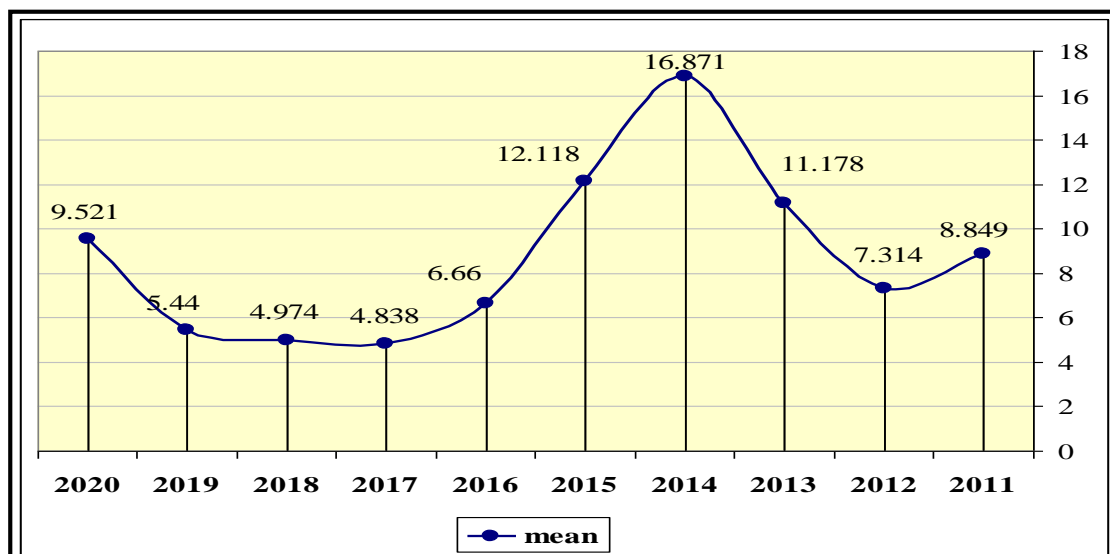
الإحصاء الوصفي للعائد على حقوق الملكية (ROE)

الجدول (9)

الإحصاء الوصفي للعائد على حقوق الملكية للفترة (2011-2020)

N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	السنوات
حجم العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	
9	13.357	8.849	29.520	-10.870	2011
9	14.262	7.314	20.630	-23.620	2012
9	6.677	11.178	22.410	0.200	2013
9	14.621	16.871	51.010	2.560	2014
9	10.611	12.118	31.360	-4.630	2015
9	8.032	6.660	16.540	-12.360	2016
9	11.931	4.838	13.810	-22.010	2017
9	10.672	4.974	14.780	-19.430	2018
9	14.819	5.440	17.010	-31.380	2019
9	10.004	9.521	27.890	-6.820	2020
90	11.767	8.776	51.010	-31.380	المؤشر الكلي

يشير الجدول رقم (9) أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) خلال الفترة (2011-2020) بلغ (8.776) وبانحراف معياري (11.767) وبلغت أعلى قيمة (51.010) وتعود لشركة (فيلادلفيا لصناعة الأدوية) في عام (2014)، وأدنى قيمة (-31.380) تعود لشركة (دار الدواء للتنمية والاستثمار) في عام (2019)، وتشير القيم السالبة لنسبة العائد على حقوق الملكية الى تحقيق الشركة خسائر مالية في تلك السنة.



الشكل (4): المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية للفترة (2020-2011)

وفق الشكل أعلاه فإن قيم المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية (ROE) أظهرت تذبذباً خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2020 حيث شهدت ارتفاعاً عام 2013 بلغ ذروته في عام 2014 إذ كانت قيمة متوسط العائد على حقوق الملكية (16.871) ثم عاودت الإنخفاض إلى (4.838) عام 2017 وارتفعت إلى (9.521) عام 2020.

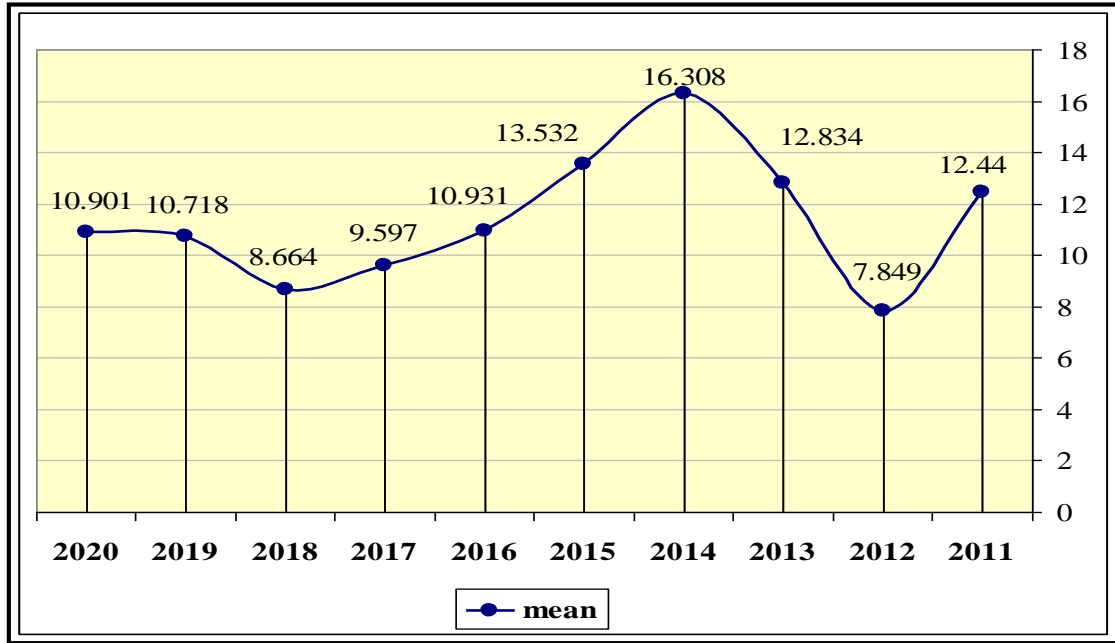
الإحصاء الوصفي لهامش صافي الربح (PM)

الجدول (10)

الإحصاء الوصفي لهامش صافي الربح للفترة (2020-2011)

N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	السنوات
حجم العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	
9	18.755	12.440	41.620	-14.290	2011
9	21.972	7.849	33.910	-42.420	2012
9	7.465	12.834	25.070	0.450	2013
9	9.019	16.308	29.010	2.840	2014
9	11.116	13.532	26.310	-7.400	2015
9	12.827	10.931	27.000	-16.400	2016
9	14.035	9.597	21.230	-18.470	2017
9	11.314	8.664	25.870	-11.330	2018
9	12.844	10.718	30.060	-13.670	2019
9	12.293	10.901	27.820	-14.090	2020
90	13.286	11.377	41.620	-42.420	المؤشر الكلي

يشير الجدول رقم (10) أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (هامش صافي الربح) خلال الفترة (2020-2011) بلغ (11.377) وبانحراف معياري (13.286) وبلغت أعلى قيمة (41.62) وتعود لشركة (البوتاس العربية) في عام (2011)، وأدنى قيمة (-42.42) تعود لشركة (فيلادفيا لصناعة الأدوية) في عام (2012).



الشكل (5): المتوسط الحسابي لهامش صافي الربح للفترة (2020-2011)

نلاحظ من الشكل أعلاه تذبذب قيم المتوسط الحسابي لهامش صافي الربح (PM) خلال فترة الدراسة حيث وصل أعلى قيمة (16.308) في عام 2014 ثم إنخفض بعدها ليعود للإرتفاع عام 2019 وليفصل إلى (10.901) عام 2020.

الإحصاء الوصفي للعائد على الأصول (ROA)

الجدول (11)

الإحصاء الوصفي للعائد على الأصول للفترة (2011-2020)

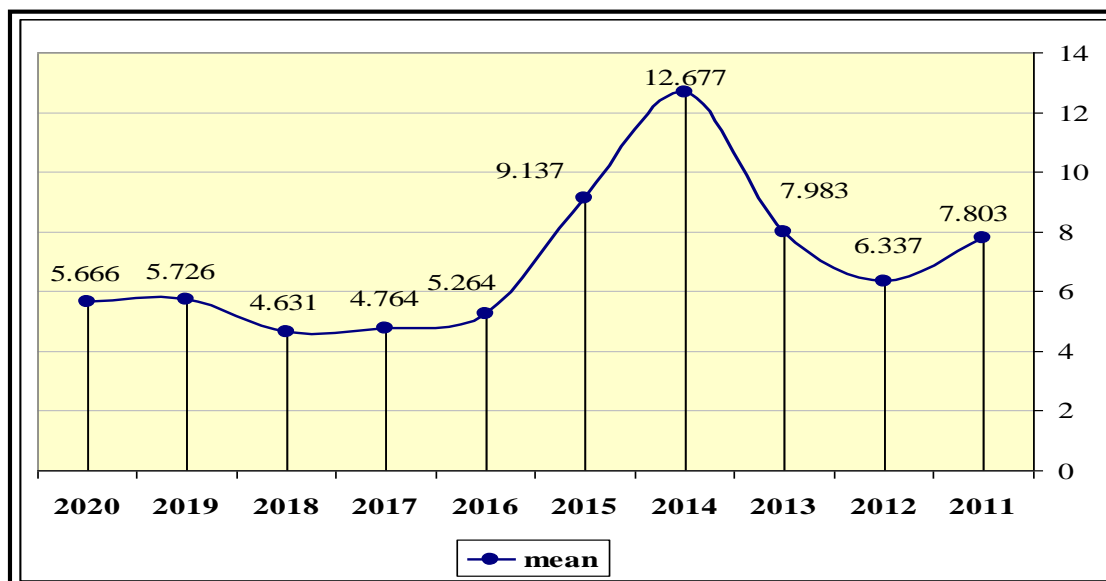
N	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	السنوات
حجم العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	
9	10.291	7.803	24.500	-6.500	2011
9	9.943	6.337	18.350	-14.550	2012
9	4.760	7.983	13.680	0.230	2013
9	11.078	12.677	38.400	1.730	2014
9	8.505	9.137	26.180	-3.470	2015
9	5.789	5.264	11.590	-7.930	2016
9	7.105	4.764	11.610	-9.620	2017
9	5.654	4.631	12.360	-5.570	2018
9	6.522	5.726	13.940	-7.520	2019
9	5.495	5.666	11.340	-5.250	2020
90	7.784	6.999	38.400	-14.550	المؤشر الكلي

يشير الجدول رقم (11) أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (العائد على الأصول)

خلال الفترة (2011-2020) بلغ (6.999) وبانحراف معياري (7.784) وبلغت أعلى قيمة

(38.4) وتعود لشركة (فيلادلفيا لصناعة الأدوية) في عام (2014)، وأدنى قيمة (-14.55) تعود

لشركة (فيلادلفيا لصناعة الأدوية) في عام (2012).



الشكل (6): المتوسط الحسابي للعائد على الأصول للفترة (2011-2020)

نلاحظ بالشكل أعلاه بأن المتوسط الحسابي للعائد على الأصول (ROA) بلغ ذروته بأعلى قيمة (12.677) وذلك عام 2014 ثم شهد بعدها انخفاضاً ليعود ويرتفع قليلاً عامي 2019 و2020.

2-4 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها والموضح في الجدول رقم (12)، وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم إجراء اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، والذي يستخدم للكشف عن توزيع البيانات طبيعياً في حال كان عدد المشاهدات أكبر من (50)، ومن شروط التوزيع الطبيعي أن تكون قيمة Sig للبيانات أكبر من (0.05) (Doane & Seward, 2015).

الجدول (12)

التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على اختبار (K-S)

المتغيرات	الأصول غير الملموسة	العائد على السهم	العائد على حقوق الملكية	هامش صافي الربح	العائد على الأصول
N	90	90	90	90	90
Kolmogorov-Smirnov (K-S)	1.346	1.286	1.265	1.155	1.206
Sig	0.053	0.073	0.081	0.139	0.110

إن بيانات الإختبار الموضحة في الجدول رقم (12) تشير إلى أن البيانات كانت موزعة طبيعياً، بدلالة قيمة (Sig) لجميع متغيرات الدراسة والتي حملت قيمة أكبر من (0.05)، كما تفسر نظرية النهاية المركزية (Central Limit Theorem) أنه إذا اخترنا جميع العينات الممكنة من مجتمع ما، وحسبنا الوسط الحسابي لكل عينة، فإننا سنجد توزيع جميع الأوساط الحسابية لهذه العينات قريب من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريباً من التوزيع الطبيعي ولكن بشرط أن يكون في كل عينة (30) مشاهدة على الأقل (Field, 2018).

ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

يتحقق هذا الإختبار من خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الإنحدار والتي تضعف من قدرة النموذج على التنبؤ، ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار (Durbin.Watson)، حيث تنحصر قيمته بين (0-4) (داود والسواعي، 2016)، وعادة يتم مقارنة قيمة (Durbin.Watson) المحسوبة مع قيمتها الجدولية، وهما القيمة العليا (du) والقيمة الدنيا (dl)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية العليا (du) فإن ذلك يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في معادلة الإنحدار (Gujarati & Porter, 2017).

بناء على نتائج الجدول رقم (13) أدناه يتضح أن قيمة (D.W) أكبر من قيمها الجدولية العليا (du)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وصلاحيتهما للإستخدام في نموذج الإنحدار.

الجدول (13)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي (D.W)

Ho.4	Ho.3	Ho.2	Ho.1	الفرضية
2.353	1.898	2.153	1.860	قيمة DW المحسوبة
1.679				قيمة D.W الجدولية العليا dU
1.635				قيمة D.W الجدولية الدنيا dl
"النتيجة: لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي"				

4-3 اختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة تحليل واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي البسيط وتكون المعادلة الرياضية ($Y = \alpha + \beta I_x + e$) ويستخدم الانحدار الخطي البسيط في التنبؤ بتغير المتغير التابع يؤثر فيه متغير مستقل واحد.

حيث أن:

$Y =$ المتغير التابع

$\alpha =$ القيمة الثابتة (Constant) أو (Intercept)

$\beta I =$ ميل الانحدار y على المتغير المستقل

$X I =$ المتغير المستقل

$e =$ الخطأ العشوائي

وقد تم الاعتماد على قواعد القرار لقبول أو رفض الفرضية العدمية (HO) كما يلي:

1. مستوى الدلالة (α)

تم اعتماد (0.05) كحد أعلى لمستوى الدلالة المعنوية وعليه إذا كان مستوى الدلالة (0.05) فأقل دل ذلك على وجود أثر ذو دلالة إحصائية، أما إذا بلغ مستوى الدلالة أكبر من (0.05) فإنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية.

2. قيمة T المحسوبة

تم الاعتماد على قيمة T المحسوبة كقاعدة ثانية لرفض أو قبول الفرضيات، بحيث إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية دل ذلك على رفض الفرضية العدمية (HO) وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل الفرضية العدمية (HO).

نتيجة اختبار الفرضية (الرئيسية)

H_0 : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

للإجابة عن السؤال الرئيسي في مشكلة الدراسة تم اختبار الفرضيات الفرعية باستخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) وبينت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية إن الأصول غير الملموسة استطاعت تحقيق إسهام بالتأثير على الأداء المالي مقاساً بـ (العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح، والعائد على الأصول) بدلالة قيمة (T-Sig) وهي أقل من (0.05)، وبدلالة قيمة T المحسوبة وهي أكبر من قيمتها الجدولية، في حين لم تحقق الأصول غير الملموسة إسهاماً بالتأثير على العائد على السهم بدلالة قيمة (T-Sig) وهي أكبر من (0.05)، وبدلالة قيمة T المحسوبة وهي أقل من قيمتها الجدولية، وفيما يلي شرح تفصيلي لنتائج اختبار الفرضيات الفرعية.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الأولى)

$H_{0.1}$: "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي ممثلاً بالعائد على السهم (EPS) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول في مشكلة الدراسة تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (14).

الجدول (14): نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على السهم)

T. Sig	قيمة (T) المحسوبة	المعاملات المعيارية	معاملات الانحراف المعياري		البيان	المتغير التابع
		Standardized Coefficients	معامل B الثابت	الخطأ المعياري		
0.001	3.363		0.085	0.287	الثابت (Constant)	EPS
0.072	1.824	0.191	1.760	3.210	الأصول غير الملموسة	
F.Sig	قيمة F المحسوبة	Adj R²	R²	R		
0.072	3.326	0.025	0.036	0.191		
قيمة T الجدولية = (1.987)				DF = (N-1) = 89		
EPS = 0.191 × الأصول غير الملموسة + 0.287						

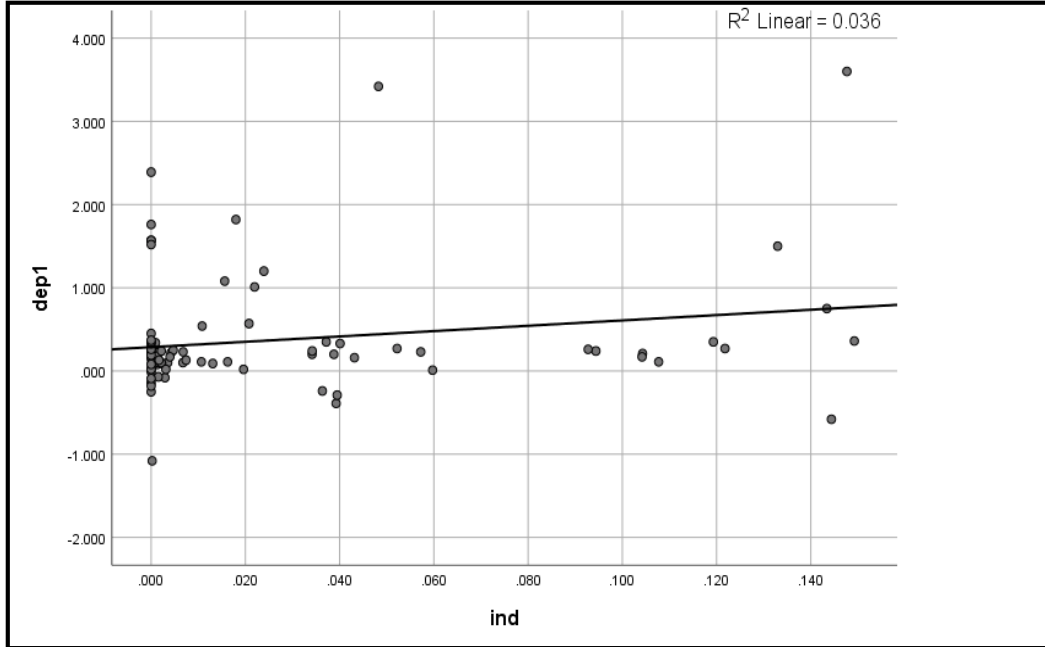
يوضح الجدول رقم (14) والشكل (7) نتائج الإختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود متغير مستقل واحد وهو: (الأصول غير الملموسة) ومتغير تابع واحد يمثل الأداء المالي مقاساً بـ (العائد على السهم)، ويلاحظ أن معامل الارتباط $R=19.1\%$ مما يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين الأصول غير الملموسة والأداء المالي مقاساً بـ (EPS)، ويلاحظ من الجدول أعلاه عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بـ (EPS)، من خلال قيمة (T.Sig) والبالغة (0.072) وهي أكبر من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (1.824) وهي أقل من قيمتها الجدولية والمساوية (1.987) وهو ما يمثل عدم معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية واحدة، وتشير قيمة معامل التفسير ($R^2=0.036$) إلى أن الأصول غير الملموسة قد فسرت ما نسبته (3.6%) من التباين الحاصل في الأداء المالي مقاساً بـ (EPS).

وبناء على ما سبق؛ لا نستطيع قبول الفرضية البديلة (H_a)، ونقبل الفرضية العدمية (H_0) القائلة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بالعائد على السهم (EPS) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

وعليه وبحسب المعادلة الرياضية: $EPS = 0.287 + 0.191 \times \text{الأصول غير الملموسة}$.

فإن الزيادة بالأصول غير الملموسة درجة واحدة ترافقها زيادة في معدل العائد على السهم للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمقدار (0.191).

وتشير قيمة F المحسوبة (3.326) ومستوى دلالتها (F.Sig = 0.072) إلى معنوية أنموذج الدراسة (عند مستوى دلالة 10%) ويمكن الإعتماد عليه من قبل المدراء والمستثمرين لإتخاذ قراراتهم.



الشكل (7): نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على السهم)

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الثانية)

$H_{0.2}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة

عمّان".

للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني في مشكلة الدراسة تم استخدام اختبار الانحدار البسيط

(Simple Linear Regression) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (15).

الجدول (15)

نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على حقوق الملكية)

T.Sig	قيمة (T) المحسوبة	المعاملات المعيارية	معاملات الانحراف المعياري		البيان	المتغير التابع
		Standardized Coefficients	معامل B الثابت	الخطأ المعياري		
0.00	4.948		1.410	6.975	الثابت (Constant)	ROE
*0.015	2.470	0.225	29.083	71.832	الأصول غير الملموسة	
F.Sig	قيمة F المحسوبة	Adj R²	R²	R		
*0.015	6.100	0.054	0.065	0.255		
*معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)						
قيمة T الجدولية = (1.987)				DF = (N-1) = 89		
ROE = 6.975 + 0.225 × الأصول غير الملموسة.						

يوضح الجدول (15) والشكل (8) نتائج الإختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والتمثل بوجود متغير مستقل واحد وهو: (الأصول غير الملموسة) ومتغير تابع واحد يمثل الأداء المالي مقاساً بـ(العائد على حقوق الملكية)، ويلاحظ أن معامل الارتباط $R=25.5\%$ مما يشير إلى وجود علاقة ضعيفة بين الأصول غير الملموسة والأداء المالي مقاساً بـ (ROE)، ويلاحظ من الجدول أعلاه وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بـ(ROE)، من خلال قيمة (T.Sig) والبالغة (0.015) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (T) المحسوبة وقيمتها (2.470) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.987) وهو ما يمثل معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية واحدة، وتشير قيمة معامل التفسير ($R^2=0.065$) إلى أن الأصول غير الملموسة قد فسرت ما نسبته (6.5%) من التباين الحاصل في الأداء المالي مقاساً بـ (ROE).

وبناء على ما سبق لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a)

القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على الأداء

المالي ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

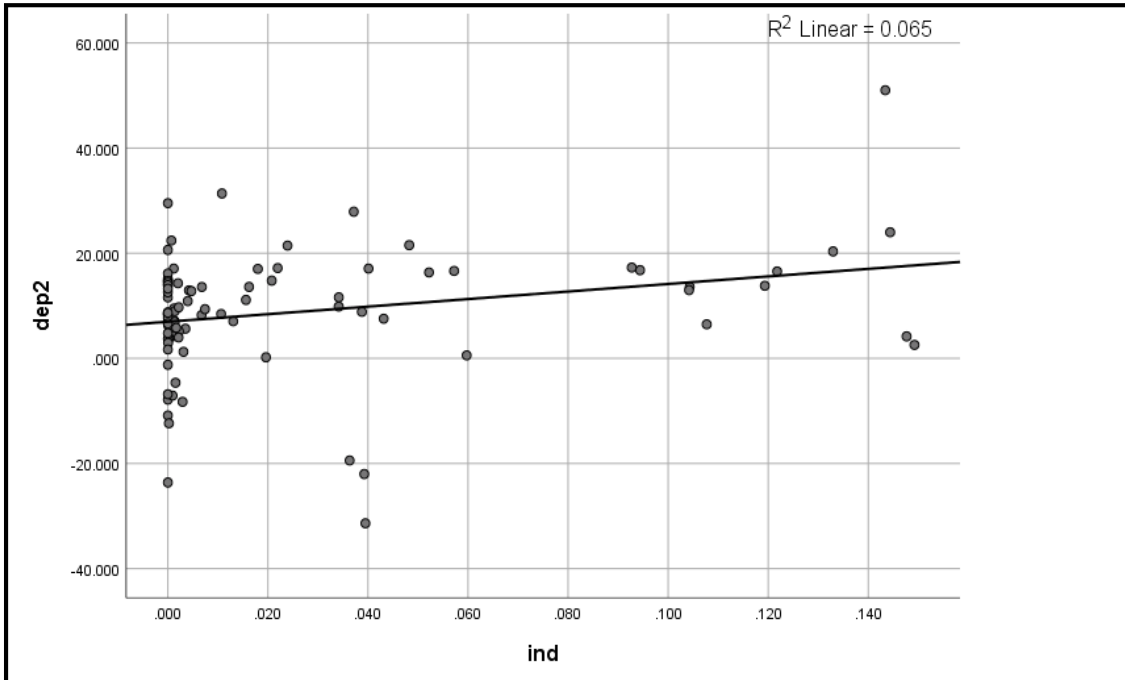
وعليه وبحسب المعادلة الرياضية: $ROE = 6.975 + 0.225 \times \text{الأصول غير الملموسة}$.

فإن الزيادة بالأصول غير الملموسة درجة واحدة ترافقها زيادة في معدل العائد على حقوق

الملكية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمقدار (0.225).

وتشير قيمة F المحسوبة (6.1) ومستوى دلالتها ($F.Sig = 0.015$) إلى معنوية نموذج

الدراسة (عند مستوى دلالة 5%) ويمكن الإعتماد عليه من قبل المدراء والمستثمرين لإتخاذ قراراتهم.



الشكل (8): نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الثالثة)

$H_{0.3}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي ممثلاً بهامش صافي الربح (PM) للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان".

وللإجابة عن السؤال الفرعي الثالث في مشكلة الدراسة تم استخدام اختبار الإنحدار البسيط

(Simple Linear Regression) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (16).

الجدول (16)

نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بهامش صافي الربح)

T.Sig	قيمة (T) المحسوبة	المعاملات المعيارية	معاملات الانحراف المعياري		البيان	المتغير التابع
		Standardized Coefficients	معامل B الثابت	الخطأ المعياري		
0.00	5.538		1.536	8.505	الثابت (Constant)	PM
*0.001	3.615	0.360	31.687	114.543	الأصول غير الملموسة	
F.Sig	قيمة F المحسوبة	Adj R²	R²	R		
*0.001	13.067	0.119	0.129	0.360		
*معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)						
قيمة T الجدولية = (1.987)				DF = (N-1) = 89		
PM = 8.505 + 0.360 × الأصول غير الملموسة.						

يوضح الجدول (16) والشكل (9) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والتمثل

بوجود متغير مستقل واحد وهو: (الأصول غير الملموسة) ومتغير تابع واحد يمثل الأداء المالي

مقاساً بـ(هامش صافي الربح). ويلاحظ أن معامل الارتباط $R = 36\%$ مما يشير إلى وجود علاقة

متوسطة بين الأصول غير الملموسة والأداء المالي مقاساً بـ (PM)، ويلاحظ من الجدول أعلاه

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً

بـ (PM)، من خلال قيمة (T.Sig) والبالغة (0.001) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة

(T) المحسوبة وقيمتها (3.615) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.987) وهو ما يمثل

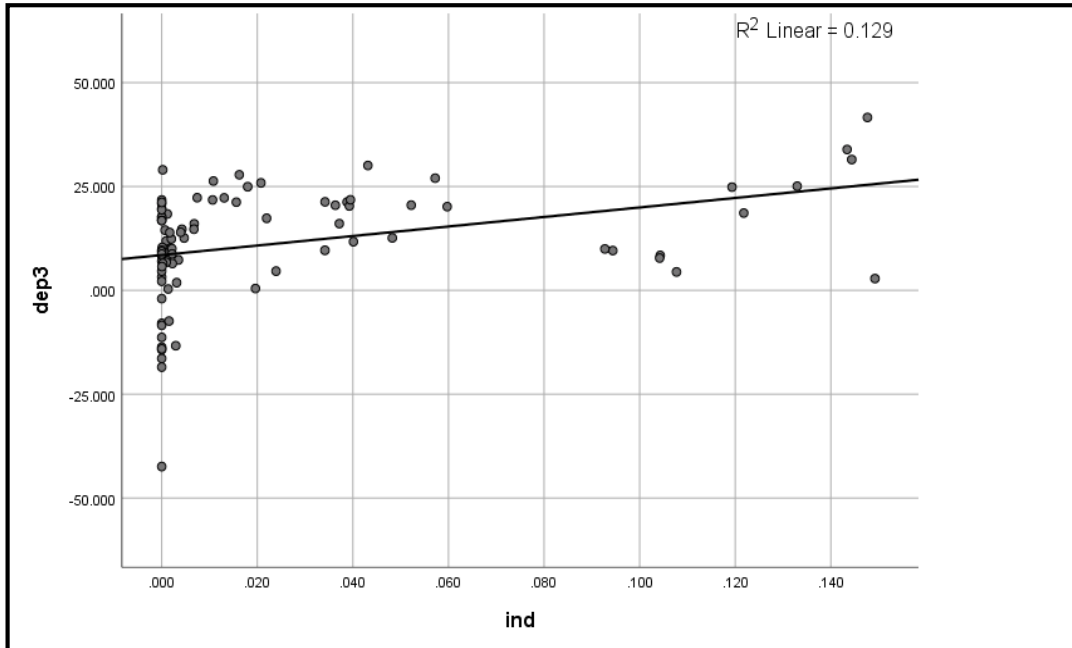
معنوية هذا النموذج عند درجة حرية واحدة، وتشير قيمة معامل التفسير ($R^2=0.129$) إلى أن الأصول غير الملموسة قد فسرت ما نسبته (12.9%) من التباين الحاصل في الأداء المالي مقاساً بـ (PM).

وبناء على ما سبق؛ لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بهامش صافي الربح (PM) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

وعليه وبحسب المعادلة الرياضية $PM = 0.360 \times \text{الأصول غير الملموسة} + 8.505$.

فإن الزيادة بالأصول غير الملموسة درجة واحدة ترافقها زيادة في معدل هامش صافي الربح للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمقدار (0.360).

وتشير قيمة F المحسوبة (13.067) ومستوى دلالتها ($F.Sig = 0.001$) إلى معنوية نموذج الدراسة (عند مستوى دلالة 5%) ويمكن الإعتماد عليه من قبل المدراء والمستثمرين لإتخاذ قراراتهم.



الشكل (9): نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بهامش صافي الربح)

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية (الرابعة)

$H_{0.4}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للأصول غير الملموسة على

الأداء المالي ممثلاً بالعائد على الأصول (ROA) للشركات الصناعية المُدرجة في بورصة عمان".

وللإجابة عن السؤال الفرعي الرابع في مشكلة الدراسة تم استخدام اختبار الانحدار البسيط

(Simple Linear Regression) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (17).

الجدول (17)

نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على الأصول)

T.Sig	قيمة (T) المحسوبة	المعاملات المعيارية	معاملات الانحراف المعياري		البيان	المتغير التابع
		Standardized Coefficients	معامل B الثابت	الخطأ المعياري		
0.00	5.962		0.907	5.406	الثابت (Constant)	ROA
*0.001	3.394	0.340	18.708	63.497	الأصول غير الملموسة	
F.Sig	قيمة F المحسوبة	Adj R²	R²	R		
*0.001	11.520	0.106	0.116	0.340		
*معنوي عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$						
قيمة T الجدولية = (1.987)			DF = (N-1) = 89			
ROA = 5.406 + 0.340 × الأصول غير الملموسة.						

يوضح الجدول (17) والشكل (10) نتائج الإختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل

بوجود متغير مستقل واحد وهو: (الأصول غير الملموسة) ومتغير تابع واحد يمثل الأداء المالي

مقاساً بـ (العائد على الأصول)، ويلاحظ أن معامل الارتباط $R = 34\%$ مما يشير إلى وجود علاقة

متوسطة بين الأصول غير الملموسة والأداء المالي مقاساً بـ (ROA)، ويلاحظ من الجدول أعلاه

وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بـ

(ROA)، من خلال قيمة (T.Sig) والبالغة (0.001) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة

(T) المحسوبة وقيمتها (3.394) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والمساوية (1.987) وهو ما يمثل معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية واحدة، وتشير قيمة معامل التفسير ($R^2=0.116$) إلى أن الأصول غير الملموسة قد فسرت ما نسبته (11.6%) من التباين الحاصل في الأداء المالي مقاساً بـ (ROA).

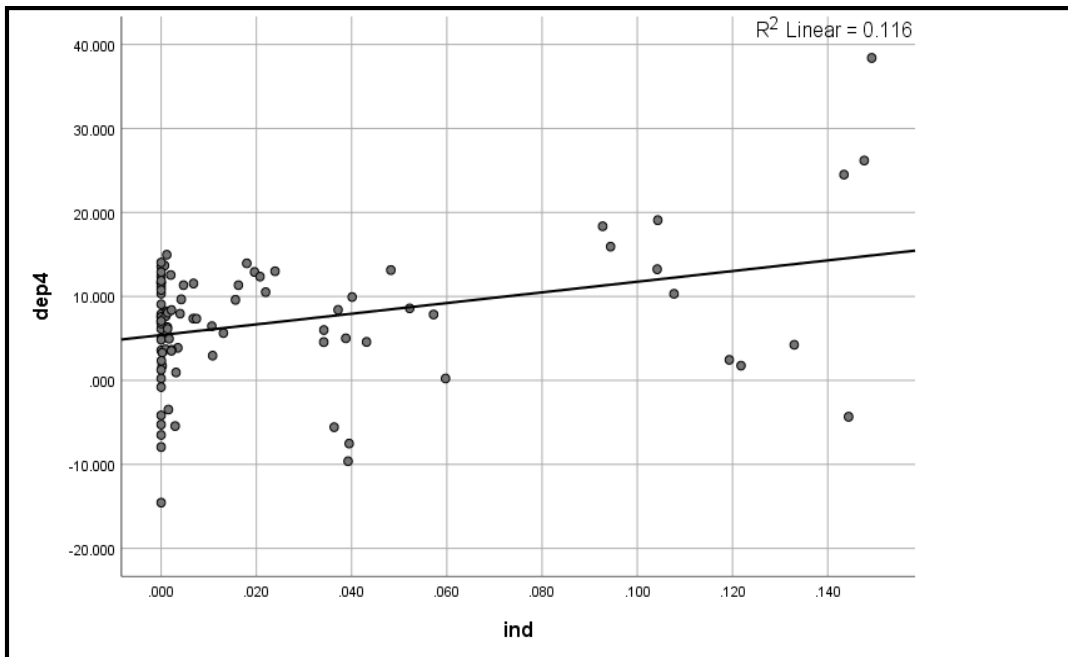
وبناء على ما سبق؛ لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً بالعائد على الأصول (ROA) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".

وعليه وبحسب المعادلة الرياضية $ROA = 0.340 \times \text{الأصول غير الملموسة} + 5.406$.

فإن الزيادة بالأصول غير الملموسة درجة واحدة ترافقها زيادة في معدل العائد على الأصول للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمقدار (0.340).

وتشير قيمة F المحسوبة (11.52) ومستوى دلالتها ($F.Sig = 0.001$) إلى معنوية أنموذج

الدراسة (عند مستوى دلالة 5%) ويمكن الإعتماد عليه من قبل المدراء والمستثمرين لإتخاذ قراراتهم.



الشكل (10): نتائج اختبار أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي ممثلاً (بالعائد على الأصول)

ويمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات في الجدول التالي:

الجدول (18)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضية الصفرية الفرعية	المتغير المستقل	المتغير التابع	النتيجة عند مستوى دلالة 5%
الأولى	الأصول غير الملموسة	EPS	قبول الفرضية الصفرية
الثانية	الأصول غير الملموسة	ROE	رفض الفرضية الصفرية
الثالثة	الأصول غير الملموسة	PM	رفض الفرضية الصفرية
الرابعة	الأصول غير الملموسة	ROA	رفض الفرضية الصفرية

الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد

1-5 نتائج الدراسة

2-5 توصيات الدراسة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد

نتناول في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول أثر الاصول غير الملموسة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على السهم، العائد على حقوق الملكية، هامش صافي الربح والعائد على الأصول للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، كما يتناول أيضاً أهم توصيات هذه الدراسة.

5-1 نتائج الدراسة

أظهر التحليل الإحصائي للبيانات واختبار الفرضيات النتائج التالية:

1. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بالعائد على السهم (EPS)، وقد يعزى ذلك لعدم اهتمام المستثمرين الكبير بالأصول غير الملموسة حيث أثرت عوامل أخرى على العائد على السهم في حين لم يكن حجم الإستثمار في الأصول غير الملموسة كافياً لإحداث الأثر، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Aguiar, et.Al, 2021)، فيما اختلفت مع دراسة (المساعد، 2016) و دراسة (عبد الرحمن والجهني، 2021).

2. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، مما يشير إلى أن الأصول غير الملموسة تساهم إيجابياً في تحسين أداء الأعمال وتحقيق الثروة للمساهمين، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (ياسين

وآخرون، 2021)، ودراسة (Zelalem & Abebe, 2022) فيما اختلفت مع دراسة (المساعد، 2016).

3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بهامش صافي الربح (PM)، مما يعطى مؤشراً على قدرة الأصول غير الملموسة على زيادة كفاءة الشركات والمساهمة في زيادة وتوليد الأرباح الصافية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Kaymaz, et. AL, 2019) فيما اختلفت مع دراسة (Jerman & Jankovic, 2018).

4. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأصول غير الملموسة على المتغير التابع الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، ويعكس ذلك كفاءة النشاط الإستثماري في الأصول غير الملموسة وقدرته على توليد الأرباح التشغيلية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الصمادي، 2019)، ودراسة (Zelalem & Abebe, 2022)، ودراسة (Zhang, 2017) فيما اختلفت مع دراسة (Jerman & Jankovic, 2018).

5. قلة عدد الشركات من مجتمع الدراسة التي أفصحت عن الأصول غير الملموسة في بياناتها المالية، وقد يكون ذلك بسبب عدم كثافة الإستثمار في الأصول غير الملموسة أو لشروط الإفصاح المقيدة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (38).

6. أشارت قيم (F) المحسوبة لنماذج الدراسة إلى أنه يمكن الإعتماد على النماذج المستخدمة في هذه الدراسة من قبل المدراء في الشركات المساهمة العامة لإظهار أهمية الأصول غير الملموسة في عملية إتخاذ القرارات الخاصة بالشركة، وكذلك من قبل المستثمرين لإختيار الشركات التي تمتلك أصولاً غير ملموسة لأنها ستحقق عوائد على استثماراتهم بطريقة فعالة.

5-2 توصيات الدراسة

بعد الإطلاع على نتائج الدراسة فإنه من الممكن تقديم التوصيات التالية:

1. أن تقوم الشركات المساهمة العامة الصناعية بزيادة إستثماراتها في الأصول غير الملموسة مما يزيد من قدرتها على توليد الإيرادات وتحقيق الأرباح وتحسين أدائها المالي.
2. أن تقوم المنظمات المهنية وبالتعاون مع الباحثين والمحاسبين والمهتمين بتطوير المعالجة المحاسبية المتعلقة بالأصول غير الملموسة من شروط الإفصاح والاعتراف والقياس وغيرها بما يوفر معلومات أكثر ملاءمة عن الأصول غير الملموسة للأطراف المهتمة.
3. تشجيع كافة القطاعات الصناعية على الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في قوائمها المالية لتكون محل دراسة من قبل الباحثين والمهتمين ودراسة أثر ذلك على كافة النشاطات المرتبطة بالشركة.
4. التوسع في البحث وإجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة مثل مقارنة أثر الأصول غير الملموسة على القطاعات المختلفة، إستخدام مؤشرات ودلالات أخرى مثل قيمة الشركات، بالإضافة إلى إمكانية التطرق للمشكلات الضريبية المتعلقة بها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو نصار، محمد (2023). المحاسبة المتوسطة، ط2. عمان: دار وائل للنشر.
- أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة (2022). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ط3. عمان: دار وائل للنشر.
- آدم، الأمين محمد (2015). دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- الباز، مصطفى وغالي، أشرف وإبراهيم، رغدة (2021). إنعكاس الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12 (3) 403-422.
- بني عطية، نايف وبني أحمد، عودة (2022). الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وأثره على جودة التقارير المالية، المجلة العربية للإدارة، 42 (3) 289-306.
- التميمي، عباس والسعد، عبد الحسين (2013). الأصول غير الملموسة المكونة داخليا ومتطلبات الإبلاغ المالي عنها، دراسات إدارية، 5 (10) 46-72.
- جابر، عبد الرضا (2010). صياغة أنموذج للإبلاغ المالي عن الأصول غير الملموسة. (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
- حداد، فايز (2021). الإدارة المالية، ط 4. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الحسني، جنان والأعظمي، زينب (2022). تحديات تطبيق المعايير المحاسبية في العصر الرقمي، صندوق النقد العربي أبو ظبي الإمارات، 1-21.

خليل، أحمد (2022). تأثير الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في البورصة، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 59 (3) 407-359.

خليل، حسام الدين (2021). أصول المحاسبة للمحامين، ط1. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

داود، حسام والسواعي، خالد (2016). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الدغيم، سالم مطلق (2019). الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة وأثره على الأداء المالي لدى الشركات المساهمة الكويتية للفترة 2012-2016 في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 38. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

رجب، نشوى شاكر (2017). مدى ملائمة المعلومات المحاسبية الخاصة بالأصول غير الملموسة المرسلة لأغراض تحديد القيمة السوقية للشركات المسجلة في البورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 1 (2) 179-145.

رياض، العينوس وعلي، سماي (2017). أثر المعالجات المحاسبية السائدة للعناصر غير الملموسة على تقييم الأداء المالي للمؤسسات ذات الكثافة المعرفية في ظل اقتصاد المعرفة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 4 (2) 212-183.

سعود، وليد وضيف، طاهر (2021). إشكالية الإعراف المحاسبي عن العناصر غير الملموسة دراسة حالة شركة كوندور إلكترونيكس. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد الإبراهيمي، الجزائر، الجزائر.

الشبييل، سيف وأحمد، مهند (2018). أثر الأصول غير الملموسة على التدفقات النقدية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مجلة المنارة، 24 (4) 483-445.

الشرييني، زكريا وصادق، يسرية والقرني، محمد ومطحنة، السيد (2013). مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية، ط1. الرياض: مكتبة الشقري.

الشهاب، غسان (2022). أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الشيباوي، حامد (2014). إمكانية توظيف اللاملموسات في تحقيق الإبداع المنظمي دراسة تحليلية لآراء عينة من أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4 (8) 77-103.

الصمادي، محمد إبراهيم (2019). أثر الأصول غير الملموسة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة جرش، جرش، الأردن.

صوان، فرج محمد (2018). طرائق البحث مقدمة لطرائق البحث وكيفية إعداد البحوث، ط1. بيروت: مؤسسة منتدى المعارف.

الطاهر، خلايفة وعبد السلام، حميد واسماعيل، خلايفة (2019). القياس والإفصاح المحاسبي على الأصول غير الملموسة في القوائم المالية وأثرها على تقييم المؤسسات. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، الجزائر.

العامري، سعود والصياح، عبد الستار والجنابي، سعد (2021). أساسيات الإدارة المالية الحديثة، ط1. عمان: دار غيداء للنشر.

العامري، سعود وجاسم، علي وعبد السيد، ناظم (2022). المحاسبة المتوسطة، ط1. عمان: دار وائل للنشر.

عبد الرحمن، نجلاء والجهني، أروى (2021). أثر الموجودات غير الملموسة على الأداء المالي: شركات المواد الأساسية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، 22 (1) 10-15.

عبدالله، عذراء وعبدالله، سلمان (2020). أثر الإفصاح عن الأصول غير الملموسة (المواقع الإلكترونية) في تحسين الأداء المالي - بحث تطبيقي بين عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، (125) 125-149.

عوينات، محمد نبيل (2017). أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

كشكو، سائد محمود (2016). مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المُدرجة في بورصة فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

محمد، تامر سعيد (2019). قياس تأثير الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري على مؤشرات قياس الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 1 (1) 1-70.

محمد، صبري خضر (2018). القياس والإفصاح المحاسبي للأصول غير الملموسة وأثره على دعم الميزة التنافسية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

المساعد، غسان غالب (2016). أثر الأصول غير الملموسة على الربحية في البنوك الأردنية المُدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

النجار، جميل حسن (2017)، أثر كل من الاستثمار في الأصول غير الملموسة، والأداء المالي، والسياسة المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المُدرجة في بورصة فلسطين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13 (3) 375-404.

نور، عبد الناصر وبرايم، ايهاب (2020). المحاسبة المتوسطة، ط3. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

هلال، عبدالله ومحمد، علي وصالح، أحمد ومختار، السيدة (2019). دراسات في المحاسبة المتوسطة، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية.

وهدان، تائر فتحى (2017). أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

ياسين، علي والياسين، أحمد وعيدان، أحمد (2021). أثر الموجودات غير الملموسة في الأداء المالي للبنوك القطرية المُدرجة في بورصة الدوحة، مجلة دراسات إدارية جامعة البصرة، 15 (30) 233-257.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Aguiar, G., Tortoli, J.P., Figari, A. K, & Junior, T. (2021). Analysis of the influence of intangible assets on the performance of Brazilian companies. *Revista De Administração Da UFSM*, 14(4), 907–931.
- Datar, S. M. & Rajan, M.V. (2017). *Horngren's cost accounting: a managerial emphasis*, (16th ed). London: Pearson Education.
- Doane, D.P. & Seward, L.E. (2015). *Applied statistics in business and economics*, (5th ed). McGraw-Hill/Irwin.
- Field, A. (2018). *Discovering statistics using IBM SPSS statistics*, (5th ed). U.K: Sage Publications.
- Gujarati, D. & Porter, D. (2017). *Basic econometrics*, (5th ed). New York: Mc Graw-Hill.
- Hasprova, O., Brabec, Z., & Rozkovec, J. (2019). The influence of intangible assets on company performance. *Acta academica karviniensia*, 19(1), 34-46.
- Innocent, E.C., Nwannebuike, U.S., & Effiong, A.F. (2022). Empirical review of intangible assets on financial performance of listed oil & gas sector in Nigeria. *Advance Journal of Management, Accounting and Finance*, 7(5), 32-48.
- Jerman, M., & Jankovic, S. (2018). The importance of intangible assets in the hotel industry the case of Croatia and Slovenia. *Scientific Annals of Economics and Business*, 65(3), 333–346.
- Kaymaz, M.O., Yilmaz, I., & Kaymaz, O. (2019). The impact of intangible factors on profitability evidence from corporations traded at Muscat securities market in Oman. *Copernican Journal of Finance & Accounting*, 8(2), 25–47.
- Kieso, D.E, Weygandt, J.J & Warfield, T.D. (2020). *Intermediate Accounting IFRS*, (4th ed). New York: Wiley.

- Li, H., & Wang, W. (2014). Impact of intangible assets on profitability of Honk Kong listed information technology companies. *Business and Economic Research Macrothink Institute*, 4 (2), 98-113.
- Mendoza, R. (2017). Relationship between intangible assets and cash flows an empirical analysis of publicly listed corporations in the Philippines. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 6 (1), 188-202.
- Opu, N. V., Mahfudnurnajamuddin, Dewi, R., & Mapparenta. (2021). the effect of intangible asset, capacity of financial resource and regulation evidence from financial performance of small business firms. *European Journal of Business and Management Research*, 6(6), 162–167.
- Toffler, A. (1980). *The third wave*. New York: Morrow.
- Zelalem, B.A. & Abebe, A.A. (2022). Does intangible assets affect the financial performance and policy of commercial banks' in the emerging market? *PLoS ONE*, 17(8), 1-19.
- Zhang, N. (2017). Relationship between intangible assets and financial performance of listed telecommunication firms in China, based on empirical analysis. *African Journal of Business Management*, 11(24), 751-757.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية

نشرة الإتحاد المصري للتأمين (2021). التأمين على الأصول غير الملموسة:

[https:// www.ifegypt.org](https://www.ifegypt.org)

جمعية المستثمرين الأردنية (2022). القطاع الصناعي في الأردن: <https://www.jia.org.jo>

غرفة صناعة الأردن (2022). القطاع الصناعي: <https://www.jci.org.jo>

جمعية البنوك في الأردن (2022). دراسة تحليلية لأداء واتجاهات القطاع الصناعي:

<https://www.abj.org.jo>

موقع بورصة عمان (2022): <https://www.ase.com.jo>